مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٦٥**

الأربعاء ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ليو زنمين	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أوغندا	السيد كاماهونغي
	البرازيل	السيد مورتي
	البوسنة والهرسك	السيدة مارينسيتش
	تركيا	السيد ديزدار
	غابون	السيد أونانغا نديابي
	فرنسا	السيد كاسيانيدس
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد أفشار
	النمسا	السيدة جوين
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيدلبور
	اليابان	السيد أريما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة خمس دقائق، حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل عمان.

السيد با – عمر (عمان): يشرفني، بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أن أدلي بهذا البيان أمام مجلس الأمن الموقر في هذه الجلسة باسم المجموعة العربية.

لا يزال الوضع بمختلف جوانبه يتسم بالخطورة الشديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة برمتها، بسبب الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية، وتحديدا في قطاع غزة، الذي يقع تحت حصار غير مشروع ولا إنساني وخانق منذ أكثر من عامين، أدى إلى شل اقتصاده وجعل الأحوال الصحية والمعيشية والاجتماعية لأكثر من ١,٧ مليون مدني فلسطيني تنهار. ولا تزال التقارير الدولية عن الأوضاع في غزة، والتي كان آخرها تقرير منظمة الصحة العالمية، تتوارد تباعا وتؤكد جميعها على الخطورة التي تتهدد حياة وصحة السكان المدنيين الأبرياء داخل القطاع بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي.

وقبل عدة أيام مرت الذكرى السنوية الأولى على العدوان العسكري الوحشي والغاشم الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلية على غزة، والذي أدى إلى دمار واسع طال كافة مرافق الحياة وأوقع آلاف القتلى والجرحى بين المدنيين الفلسطينيين، بما فيهم مئات الأطفال والنساء، وزاد من حدة معاناة السكان المدنيين. ولا تزال الآثار المدمرة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي الهمجي التي طالت أرواح وممتلكات المدنيين الفلسطينيين، ظاهرة للعيان، إذ لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال تمنع عملية الإعمار والإنعاش.

وبينما لا تزال ذكرى الفظائع الإسرائيلية التي ارتكبت خلال العدوان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حاضرة في أذهاننا، تحاول إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من خلال معاودة غاراتها وهجماتها العسكرية على قطاع غزة تدمير جهود إحياء عملية السلام وزيادة حدة التوتر وإذكاء نار العنف، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة، وتشكل تهديدات واضحة تدل على استهتار الزعماء الإسرائيليين الصارخ بالأمم المتحدة والقانون الدولي وحياة المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالهم.

علاوة على ذلك، فهي تؤكد من جديد، عقلية الإفلات من العقاب التي يسترشد بها القادة السياسيون والعسكريون للسلطة القائمة بالاحتلال في أعمالهم وسياساتهم. ومن الجلي أيضا أن القادة الإسرائيليين لا يقيمون أي وزن لاستنتاجات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، مما يفسر تهديداتهم المتكررة بمعاودة شن عدوان عسكري وحشي وغاشم على السكان المدنيين الرازحين تحت وطأة الحصار والمعاناة في غزة.

لذا يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس، الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد والتحرك للدفاع عن سلامة النظام الدولي وعن الإرادة الجماعية التي أعرب عنها في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، عن طريق كفالة امتثال إسرائيل لذلك القرار. ويجب عليه أيضا التصدي بشكل مباشر وصارم وفوري لاستهتار إسرائيل بحياة المدنيين وبالقانون الدولي.

أما الوقوف موقف المتفرج بينما تتواصل هذه التهديدات والأعمال العدوانية فلن يؤدي إلا إلى تشجيع السلطة القائمة بالاحتلال على إضافة قائمة طويلة أخرى من

جرائم الحرب إلى سجلها الحافل. إن أطفال ونساء وشيوخ فلسطين في غزة، والذين لم تنته معاناتهم بعد من صدمة الحرب الإسرائيلية الأخيرة، يستحقون موقفا أخلاقيا ومبدئيا من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، يكفل تجنيبهم المزيد من المعاناة التي لا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال.

مرة أخرى، تؤكد المجموعة العربية على خطورة الوضع في القدس الشرقية المحتلة والناتج عن تدابير غير قانونية تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تفوق كل ما حدث طوال ما يزيد على أربعين عاما من الاحتلال، وتهدف بوضوح إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للقدس الشرقية ومركزها القانوني وطابعها، في محاولة لخلق واقع جديد على الأرض، يحبط، في حقيقة الأمر، أي حل نهائي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

فما زالت المدينة المقدسة، وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع، هدفا لسياسة عدوانية متعمدة وغير قانونية من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تكثف محاولاتها غير القانونية لتعزيز سيطرتها على القدس الشرقية المحتلة، بهدف إيجاد أغلبية من اليهود في المدينة بشكل مصطنع، من خلال طرد السكان الفلسطينيين الأصليين أو تشريدهم قسرا وسحب هوياتهم، ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين إليها. وتتجلى نية سلطات الاحتلال بشكل واضح في البيانات التي تدلي بها الحكومة الإسرائيلية ومسؤولوها في هذا الصدد، أن ”القدس هي عاصمة إسرائيل وستبقى كذلك“. وهو ما يشكل تناقضا تاما وانتهاكا صريحا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تؤكد جميعها عدم جواز الاستيلاء على أرض بالقوة وتؤكد أن القدس الشرقية تظل جزءا من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وترفض جميع التدابير الإسرائيلية في المدينة.

وعلاوة على ذلك، تواصل القوة القائمة بالاحتلال بلا هوادة بناء المستوطنات، وتشييد الجدار، وهدم البيوت وإغلاق المؤسسات الفلسطينية، والقيام بأعمال استفزازية في الأماكن المقدسة أو بالقرب منها في القدس الشرقية المحتلة، كالحفريات التي تهدد أساسات المسجد الأقصى وكنيسة القيامة. وهنا نؤكد أنه بالإضافة إلى كون جميع هذه الأعمال غير مشروعة فإنها تلهب المشاعر، وتهدد بزيادة تأجيج الحساسيات القائمة، وتفاقم من زعزعة الحالة المتوترة والهشة على أرض الواقع وتعرض احتمالات السلام للخطر.

فلا بد إذا، من أن يتصدى المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، لهذا الموقف قبل فوات الأوان، وأن يرفض بحزم هذا السلوك الاستفزازي والمدمر وأن يتخذ إجراءات فورية وعملية حاسمة لجعل إسرائيل تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، لأن البديل عن ذلك لا يشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام فحسب، بل يشكل أيضا تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن في المنطقة بكاملها. فلا مفاوضات ولا سلام من دون القدس.

من جهة أخرى، تود المجموعة العربية التأكيد مجددا على بطلان أي إجراء أو عمل من قبل إسرائيل، يهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني والهياكل المؤسسية في الجولان السوري المحتل. كما ترى أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لفرض سلطتها القانونية والإدارية فيه لاغية وباطلة. وتؤكد المجموعة من جديد أن كل هذه التدابير والأعمال، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، هي بمثابة تحد للمجتمع الدولي وانتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة.

وتطالب المجموعة مجلس الأمن بأن يتحمل مسؤولياته ويلزم إسرائيل بتنفيذ قراره ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. تدين المجموعة العربية إمعان إسرائيل في خرقها للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وذلك بخرقها للسيادة اللبنانية جوا وبرا وبحرا، واستمرارها في احتلال منطقة شمال الغجر ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا. وتعنتها في استكمال ترسيم الخط الأزرق، ورفضها تسليم كامل المعلومات المتعلقة بمواقع إلقاء القنابل العنقودية. وتدعم المجموعة العربية مطالبة لبنان الأسرة الدولية بحمل إسرائيل على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بجميع أحكامه، والانتقال من حالة وقف الأعمال العدائية إلى وقف كامل للنار.

لقد أبدت الدول العربية جديتها تجاه عملية السلام من خلال مبادراتها المتكررة التي توجت بمبادرة السلام العربية التي لقيت ترحيبا دوليا واسعا إلا من إسرائيل حتى بعد مرور ثماني سنوات على إطلاقها. وبينما ترحب المجموعة العربية بجميع الجهود المبذولة لإحياء عملية السلام وتتعاطى معها بكل جدية وإيجابية، فهي تؤكد على أن نجاح انطلاق العملية السياسية من جديد وفتح الطريق أمام مفاوضات جادة ومتوازنة وقادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها، والمتمثلة في الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، بحاجة إلى أرضية واضحة ويتطلب وقفة جدية من قبل المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، في وجه الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية وتحديدا تجاه مسألة الوقف التام للاستيطان في مدينة القدس وجميع الأراضي الفلسطينية بدون استثناء. ولا بد من تحديد المرجعية القانونية للعملية السياسية والمتمثلة في القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وخاصة فيما يتعلق بالقدس والحل العادل والمتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣) مع وضع جدول زمني ملزم لإنهاء المفاوضات بوجود رقابة دولية فعالة على نتائجها.

وهذه ليست شروطا بل أسس لا يمكن لعملية السلام أن تقوم بدونها، وهي تحوز أيضا على إجماع المجتمع الدولي ومرجعيات عملية السلام ومتضمنة في القرارات الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن، وتحقيق هذا الأمر يستدعي تحمل المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، لمسؤولياته المباشرة والتدخل الفاعل والملموس لإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بقواعد القانون الدولي والاستحقاقات السياسية المطلوبة منها، وفي مقدمتها الوقف الشامل والتام لجميع الأنشطة الاستيطانية، وخاصة في مدينة القدس ومحيطها ووقف الاجتياحات للمناطق الفلسطينية ورفع الحصار، وخاصة عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ما من شأنه أن يعيد المصداقية والجدية للعملية السياسية.

إن ما يعرقل جهود إطلاق مفاوضات حقيقية هو الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية على الأرض والعجز الدولي غير المبرر، بما فيه من قبل مجلس الأمن، عن اتخاذ مواقف جدية وفعلية للجم هذه الإجراءات، من استيطان واقتحامات واغتيالات وفرض للحقائق كإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، في توقيت لافت، يوم زيارة المبعوث الأمريكي للسلام، السناتور جورج ميتشل، للمنطقة عن إقامة جامعة في شمال الضفة الغربية في مستوطنة آرييل غير الشرعية. وهذا كله يتم أمام أنظار العالم، بجانب مواصلة حملة الاستيطان المسعورة، التي تضاعفت ١٧ مرة منذ إعادة إطلاق عملية السلام عقب مؤتمر أنابولس، وتتزايد كل يوم. وتسعى إسرائيل إلى تثبيتها كحقيقة واقعة على الأرض الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بالإضافة إلى حملة تهويد مدينة القدس، بما في ذلك هدم البيوت وتهجير السكان ونقل مكاتب المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية من

القدس إلى الضفة المحتلة، إمعانا منها في فرض سيطرتها عليها، ورفض إسرائيل لتنفيذ التزاماتها الواردة في خطة خارطة الطريق، مما يجعل من أية عملية تفاوضية، في مثل هذه الظروف، غطاء شرعيا لتصفية خيار الدولتين.

ولا شك أن الاكتفاء بالبيانات أمام انفلات العدوانية الإسرائيلية من عقالها لم يعد يكفي، لأن إسرائيل تسعى لحسم ملفات الصراع الأساسية مع بقاء الاحتلال، مما يفرغ أية عملية تفاوضية من مضمونها، بل على العكس، سيشجع إسرائيل مع الاستمرار في تقويض العملية السياسية برمتها. فأي فرصة توفرها إسرائيل مع استمرار هدم مقومات الدولة الفلسطينية التي أجمع عليها المجتمع الدولي، وتنكرها لالتزاماتها وإصرارها على الإبقاء على مظاهر احتلالها، كما جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي أعلن أن ”إسرائيل ستبقى في الضفة ومنطقة الأغوار حتى بعد التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين“.

لذا، تدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، إلى إيجاد المناخ الذي يمهد لعملية سلام جادة وحقيقية من خلال اتخاذ مواقف واضحة وإجراءات فعلية تحمي العملية السياسية من مناورات الحكومة الإسرائيلية التي تسعى إلى مفاوضات فارغة من أي مضمون أو أي التزامات واضحة، وتستمر في تحديها للمجتمع الدولي وللجهود الدولية الساعية لإنقاذ عملية السلام باستمرار الاستيطان داخل القدس، وجميع أرجاء الضفة الغربية، ومواصلة تنكرها لأسس ومرجعية عملية السلام بما فيها خطة خارطة الطريق، التي أقرها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) والتي تلزم إسرائيل ”بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية بما فيه ما يسمى بالنمو الطبيعي“.

بالنظر إلى هذه التطورات الخطيرة، نكرر مرة أخرى رفضنا القاطع لجميع الأعمال غير القانونية والإجراءات الباطلة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يضع نصب عينيه مسؤوليته الأخلاقية والقانونية تجاه الشعب الفلسطيني إلى حين إيجاد حل عادل يضع حدا لمحنته وللظلم التاريخي الواقع عليه. ويجب أن تستنهض هذه المسؤولية الجهات الدولية الفاعلة كي تتخذ تدابير وإجراءات، لا تنحصر في الكلام الخجول وإعلانات حسن النوايا، بل تحمل السلطة القائمة بالاحتلال على أن توقف أعمالها غير القانونية فورا.

إن هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية التي تعصف بآفاق إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة، تعيش في أمن وسلام مع جيرانها ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي بحزم وبجميع الأدوات والوسائل الدبلوماسية والسياسية المتاحة له. فاستمرار الصمت وإبداء ردود الفعل غير الفعالة إزاء هذه الأعمال ليسا غير كافيين فحسب بل يعكسان قدرا غير مقبول من التأييد والموافقة الضمنيين، ويشكلان خرقا واضحا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد آن الأوان لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن تنهي بشكل نهائي استعمارها غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعلى أن تحترم سيادة القانون وتمتثل لالتزاماتها القانونية، بما فيها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى أن تدرك أن استمرار إفلاتها من العقاب يشكل تهديدا سافرا للسلام والأمن الدوليين وسيجر عليها عواقب وخيمة. وهذه ضرورة حتمية لإنقاذ احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وأن أبدأ بالإعراب عن شكرنا للأمين العام المساعد، أوسكار فرنانديث - تارانكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وبالإعراب كذلك عن تقدير الحركة الصادق للأمين العام على حضوره هذه الإحاطة الإعلامية اليوم، مشدداً على أهمية الموضوع قيد المناقشة وأهمية مناقشتنا الجارية التي تأتي في وقت هام بينما تواجه عملية السلام إحدى أصعب مراحلها في الجهد الدولي لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، ووضع حد لاحتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية منذ عام ١٩٦٧.

إن أزمة الثقة الراهنة هي نتيجة مباشرة لرفض إسرائيل التحرك بحزم صوب حل سياسي، وتنفيذ التزاماتها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق، بدءاً بالتجميد الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وعلى الرغم من جميع الجهود ذات المصداقية والجادة التي تبذلها المجموعة الرباعية ويبذلها الشركاء الإقليميون لإعادة إطلاق المفاوضات والتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط عن طريق الحل القائم على وجود دولتين والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، فإن التسوية العادلة والدائمة لقضية فلسطين ما زالت بعيدة المنال بسبب مواقف إسرائيل وتحديها المستمر للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وهكذا، فإن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال خطيرة وتستمر في التدهور وتحتاج إلى اهتمام جاد من هذه الهيئة بغية التغلب على المأزق الراهن وممارسة الضغط لاستئناف عملية التفاوض في تاريخ مبكر. وهذه الحالة الخطيرة يعترف بها على نحو واسع المراقبون المحايدون ووسائط الإعلام العالمية.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يكون حازماً في مطالبة إسرائيل بأن تمتثل لجميع التزاماتها وفقاً للقانون الدولي وأن توقف جميع انتهاكاتها وتدابيرها غير القانونية، بما في ذلك سياسة العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأنشطتها الاستيطانية غير القانونية، وأن تعمد من دون لبس إلى التفاوض وحل جميع المسائل الأساسية - القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والأمن والمياه - بطريقة شاملة وفي غضون إطار زمني محدد.

والمؤسف أنه منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة التي عقدها مجلس الأمن حول هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6201)، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تمتثل لالتزاماتها، وتواصل إعاقة الجهود لاستئناف مفاوضات السلام برفضها تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية والاستمرار في فرض تدابير من طرف واحد بهدف تغيير الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة وتركيبتها الديموغرافية وطابعها العربي، ولا سيما في القدس الشرقية. علاوة على ذلك، لم تمتنع إسرائيل عن اتخاذ تدابير تمس بنتيجة المفاوضات المتعلقة بمسائل المركز النهائي، الأمر الذي يقوض الثقة ويلهب التوترات على الأرض، ويمنع إحراز أي تقدم ويثير أسئلة حول مصداقية إسرائيل كشريك من أجل السلام.

والقرار غير المقبول الذي اتخذته حكومة إسرائيل بكبح جميع الأنشطة الاستيطانية بدلاً من وقفها كلياً، وحتى باستثناء القدس الشرقية من نطاق هذا القرار الأحادي الجانب، لم يفِ إلى حد كبير بالتزامات إسرائيل وفقاً لقرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة وخارطة الطريق، خصوصاً لأن النشاط الاستيطاني لا ينتهك القانون

الدولي فحسب، وإنما يقوض الثقة ويرمي إلى الحكم المسبق على نتيجة مفاوضات المركز الدائم في المستقبل، ويعرّض للخطر أساس الحل القائم على دولتين. وتدين حركة عدم الانحياز سياسة إسرائيل المتعمدة بخصوص بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية الجديدة واستمرار صدور تصريحات إسرائيلية في هذا الصدد، في تحدٍ للدعوات الدولية المتكررة إلى وقف كل أعمال بناء المستوطنات والأنشطة الاستيطانية.

وفي هذا الصدد، وفي الفترة القصيرة منذ صدور الإعلان الإسرائيلي الأحادي الجانب بشأن المستوطنات، أعلنت إسرائيل عن بناء أكثر من ١ ٦٠٠ وحدة جديدة، ولا سيما في القدس، بالإضافة إلى بناء الآلاف منها التي هي قيد الإنشاء بالفعل. وعلى المجتمع الدولي أن يستعمل أدواته السياسية، بما في ذلك مجلس الأمن، بغية اتخاذ التدابير اللازمة لامتثال إسرائيل.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها العميق حيال الضرر البالغ الذي تسببه المستوطنات الإسرائيلية، وجدار الفصل، وشبكة الحواجز اللاإنسانية، التي تعمل على تقطيع الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة إلى كانتونات منفصلة، وعزل القدس الشرقية، وتقويض لحمة الأرض الفلسطينية وسلامتها ومقومات بقائها ووحدتها، وتعريض احتمالات تحقيق الحل القائم على وجود دولتين للخطر.

علاوة على ذلك، تواصل السلطات الإسرائيلية التمييز ضد الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، بما في ذلك عن طريق إلغاء بطاقات الهوية والسماح للمستوطنين الإسرائيليين العتاة بمهاجمة الفلسطينيين ومصادرة منازلهم، وممتلكاتهم وأرضهم، فضلاً عن تخريب مزروعاتهم وتدنيس أماكن عبادتهم. والتدابير الإسرائيلية الجارية في القدس الشرقية المحتلة لا تلهب التوترات في المدينة المقدسة فحسب، وإنما لديها القدرة أيضاً على تعريض الاستقرار الهش أصلاً في المنطقة بأسرها للخطر.

في غضون ذلك، إن الأزمة التي لم تجد لها حلاً في غزة لا تزال تترك مضاعفات سلبية على جميع الجهود للنهوض بعملية السلام، وتسبب معاناة غير مقبولة لنسيج الحياة المدنية في غزة. وتواصل إسرائيل فرض حصار على السكان المدنيين الفلسطينيين وتمنع عنهم تلبية احتياجاتهم الإنسانية وتحول دون إعادة إعمار غزة بعد عام على الهجوم غير القانوني الذي شنته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، منتهكة القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٨، المتخذ في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة. وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بأن ترفع فوراً حصارها غير القانوني وتسمح بفتح جميع المعابر الحدودية على الفور وبشكل دائم بغية التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة وكفالة إعادة إعمارها بسرعة. وتشدد حركة عدم الانحياز أيضاً على الحاجة الملحة إلى البدء فوراً بإعادة الإعمار في غزة، وتدين بقوة عرقلة إسرائيل لاستيراد مواد البناء الضرورية في غزة، فضلاً عن رد فعل إسرائيل السلبي على اقتراح الأمم المتحدة ببدء نشاط إعادة الإعمار المدني.

علاوة على ذلك، تناشد حركة عدم الانحياز إسرائيل تعويض الشعب الفلسطيني عن الأضرار والعذابات التي تحملها خلال العدوان العسكري على غزة في العام الماضي، إلى جانب تعويض الأمم المتحدة عن الخسائر البشرية والمادية التي سببها ذلك الهجوم. وتؤكد أيضاً حركة عدم الانحياز من جديد دعوتها لعودة الحالة في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وتشدد على أهمية وإلحاحية تحقيق المصالحة والوحدة الفلسطينيتين. وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً دعمها لكل جهد

يبذل لتحقيق المصالحة الفلسطينية بسرعة، بما في ذلك المساعي المصرية والإقليمية لتلبية الطموحات الوطنية العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني، بكل مجموعاته السياسية.

وبالانتقال إلى لبنان، ما زالت حركة عدم الانحياز تشعر بقلق عميق إزاء استمرار إسرائيل في خروقها الجوية والبرية لسيادة لبنان، منتهكة قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتناشد إسرائيل الانسحاب بشكل كامل مما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة في مزارع شبعا، وتلال كفر شوبا، والجزء الشمالي من قرية الغجر.

وفي ما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية لفرض قوانينها وإدارتها هناك، هي تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وبلا مفعول قانوني لها. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن تمتثل إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وقد حذرت حركة عدم الانحياز مراراً من أخطار وتداعيات التدابير الإسرائيلية الجارية في المنطقة.

ومن الحيوي عند هذا المنعطف أن يتدخل المجتمع الدولي وأن يتخذ موقفا قويا وموحدا لتعزيز العملية ويؤكد مجددا المرجعية الواضحة للمفاوضات بشأن جميع المسائل الجوهرية المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ومرجعية مدريد والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان ابتداء من التجميد الكامل للأنشطة الاستيطانية.

ووفقا لذلك، ما فتئت حركة عدم الانحياز ملتزمة بدعم جميع المساعي الرامية إلى إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن وفقا للمعايير الواردة في العملية السلمية، وكما حددتها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. وتدعو حركة عدم الانحياز مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات جادة ومحددة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد مونييس موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. ونشكر السيد فرناندیث – تارانكو على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

علينا أن نسلم بأنه لم يحرز تقدم يُذكر منذ أن استعرض مجلس الأمن في المرة الماضية هذه المسألة. لا تزال الحالة في الشرق الأوسط وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة خاصة، بما فيها القدس الشرقية، مبعث قلق كبير. إن احتلال إسرائيل غير الشرعي الراهن للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية ما برح عقبة رئيسية أمام إحلال سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

إن كوبا تكرر أسفها الشديد إزاء استمرار معاناة الشعب الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي العسكري والوحشي والاستعمار الذي تجاوز أربعين عاما، وإزاء الاستمرار في إنكار حقوقه الإنسانية الأساسية، بما في ذلك، حقه الثابت في تقرير المصير، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفقا للقانون الدولي وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

إن الدولة القائمة بالاحتلال، تواصل بناء مستوطناتها غير الشرعية وتشييد الجدار في جميع أرجاء الضفة الغربية، وبوجه الخصوص في القدس الشرقية وحولها، وذلك بانتهاك صارخ للقانون الدولي وبما يتناقض مع أهداف العملية السلمية. وتشعر كوبا ببالغ القلق إزاء استمرار إسرائيل في هدم منازل الفلسطينيين وإخلاء الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية وغير ذلك من الأعمال غير الشرعية المتمثلة في تحريض واستفزاز وعدوان المستوطنين المتطرفين ضد الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة، الأمر الذي جعل الحالة الراهنة غير مستقرة وخطيرة جدا.

إن التدمير المادي والاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي تسببت به هذه الممارسات غير الشرعية والهدامة يترك أثرا شديدا على عملية السلام، ويمكن أيضا أن يحكم مسبقا على نتيجة أي اتفاق بشأن الوضع النهائي لمدينة القدس. إذ أن الحالة في القدس الشرقية تتزايد صعوبة وخطورة. فالأعمال الاستيطانية الإسرائيلية تسير بخطى حثيثة، وفقد أكثر من ٥ ٠٠٠ نسمة منازلهم. وبينما يتزايد عدد سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين ولكن يُحظر عليهم البناء ويرغمون على العيش في أحوال مزرية، ويحرمون من أبسط الحقوق الإنسانية.

إن الحالة في قطاع غزة، في أعقاب الهجوم الإسرائيلي الوحشي الذي وقع منذ عام، ما برحت تبعث على بالغ القلق. وقيام إسرائيل بفرض الإغلاقات والقيود على حرية التنقل وعلى إمكانية وصول الناس والسلع، بما في ذلك الإمدادات الإنسانية والطبية، جعل الانتعاش وإعادة الإعمار في المنطقة مستحيلا من الناحية العملية وفاقم من مستويات البطالة والفقر الخطيرة أصلا. والحصار الجاري على قطاع غزة ترك مليون ونصف المليون من الناس يعيشون في خطر دائم يتمثل في الموت والحرمان من الخدمات الأساسية جدا. وقد لقي أكثر من ٢٠ مدنيا حتفهم حتى الآن هذا العام بسبب الأعمال القتالية الإسرائيلية، بينما تم تدمير ١١ ٠٠٠ منزل وأجبر مئات الألوف على العيش في العراء.

تدعو كوبا مرة أخرى، إسرائيل إلى رفع حصارها غير الشرعي والسماح بدخول الإمدادات من جميع الأنواع إلى قطاع غزة للتمكين من البدء في إعادة الإعمار. وهذه التدابير والسياسات التي تنفذها إسرائيل خطيرة وتمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويتوجب على إسرائيل أن توقف فورا جميع هجماتها على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تنفذ التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

تؤكد كوبا مجددا، أن أي إجراء أو تدبير تتخذه إسرائيل بقصد تغيير الطابع القانوني أو المادي أو الديمغرافي والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، وأي تدبير تتخذه إسرائيل لفرض ولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغية وباطلة وليس لها أي مفعول قانوني. ونؤكد مجددا أيضا أن جميع تلك التدابير والإجراءات، بما في ذلك، الاحتلال غير الشرعي وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري منذ ١٩٦٧ كلها تمثل انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، بمن فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة، وتمثل تحديا للمجتمع الدولي. وتطالب كوبا بانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لا يمكن السماح لإسرائيل بالاستمرار في ذلك التصرف من دون عقاب. وما كان لها أن تفعل ذلك لولا

ما الدعم الذي تتلقاه من الدولة العظمى. وتؤيد كوبا السعي إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتكرر أملها بأن تفضي الجهود الراهنة إلى إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وتمكين إقامة دولة فلسطينية مستقلة والقدس الشرقية عاصمة لها.

الرئيس (تكلم بالصينية): وأعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقدير وفدي لكم ولأعضاء المجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو، على إحاطته الإعلامية ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به في وقت لاحق ممثل سوريا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد انقضى الآن عام على الغزو الإسرائيلي العسكري لقطاع غزة. يكرر وفدي تأييده لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة؛ (A/HRC/12/48). وفي هذا الصدد، تتطلع إندونيسيا إلى متابعة القرار ١٠/٦٤ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وما من شك في أن استخدام إسرائيل للقوة المفرطة وغير المتناسبة وسياستها المتمثلة في العقاب الجماعي كلها جرائم تتناقض مع كل شيء ننادي به: القيم الإنسانية واحترام قدسية الميثاق. إنها انتهاكات واضحة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. إن هذه لظروف محزنة ومحبطة عندما نضطر نحن مجتمعات الديمقراطيات ومجتمعات الدول على الوقوف متفرجين. فقائمة معاناة الشعب الفلسطيني بسبب الإجراءات الإسرائيلية طويلة وما زالت تنمو يوما بعد يوم وأسبوعا بعد أسبوع وسنة بعد سنة.

والمفارقة في هذه المسألة أن المجلس كان صبورا للغاية في أخذه وقته لحل هذه المسألة الهامة جدا. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر ببعض المسائل الأخرى، ينفذ صبره وقدرته على التحمل. ويتخذ الإجراءات بصورة حاسمة وقوية، ونحن نشيد أيما إشادة بهذه الإجراءات التي تدل على ''نفاد صبر'' المجلس. ومن المؤكد أننا نود لو يطبق نفاد الصبر هذا على القضية الفلسطينية.

ومع أننا نقر بالطابع المتعدد الأوجه للصراع في الشرق الأوسط، فإنني أود أن أسلط الضوء على مسألتين.

أولا، ما زالت الحالة الإنسانية في قطاع غزة تتدهور منذ انتهاء الاجتياح العسكري الإسرائيلي. والحالة يرثى لها لأنها من صنع الإنسان. وحُرم الفلسطينيون عمدا لسنوات طويلة من الانتعاش والنمو الاقتصادي الحقيقيين لتحقيق إمكاناتهم. إن المعاناة الإنسانية الناجمة عن فرض السلطات الإسرائيلية الحصار غير القانوني وإغلاق معابر قطاع غزة موثقة بشكل جيد وغير مقبولة. ولذلك تشارك إندونيسيا البلدان الأخرى والأمين العام دعوة إسرائيل إلى وضع حد لسياسة الفوضى وإلى الاحترام الكامل للقانون الدولي.

ثانيا، إن سياسات إسرائيل وممارساتها الاستيطانية التي تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية والطابع الجغرافي والوضع في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ليست سوى انتهاك صارخ للقانون الدولي. وفيما يستمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتستمر اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على مزيد من الأراضي، يشهد الفلسطينيون حقوقهم في الأراضي وهي تتبدد أمام أعينهم، مما يجعل إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء أمرا صعبا للغاية.

يجب أن تتوقف إسرائيل عن بناء المستوطنات وتوسيعها والتخطيط لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتفكيك المستوطنات التي أقيمت فيها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن مسألة الاستيطان هي أكبر عقبة أمام عملية السلام.

وفي الواقع، لقد طالت فترة الصراع في الشرق الأوسط أكثر مما ينبغي. إن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع منذ عام ١٩٦٧ قد جعل المنطقة مسرحا للتوتر والعنف. ولسنوات عديدة، شاطرت إندونيسيا المجتمع الدولي استرعاء الانتباه إلى العواقب المترتبة على استمرار نشاط إسرائيل غير المشروع في الأراضي العربية المحتلة. وبالتالي فإننا نؤيد الطفرة الحالية في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى استئناف المفاوضات وبدء عملية سلام شاملة، بما في ذلك الجهود الجارية التي تبذلها الولايات المتحدة.

كما نقر بالدور الذي تقوم به المجموعة الرباعية في التشجيع على إيجاد حلول للصراع في الشرق الأوسط. وعلى الأخص، فإننا نوهنا باستمرار بإسهام بلدان المنطقة وجامعة الدول العربية في جهود السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك من خلال مبادرة السلام العربية.

ولسوء الحظ، فإن سجل مجلس الأمن نفسه بشأن هذه المسألة لم يكن بالممتاز. ويجب على مجلس الأمن ممارسة نفوذه الإيجابي على عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا جدال في أنه قادر على القيام بذلك.

كما يستلزم إحلال السلام الشامل والدائم حقا في الشرق الأوسط إيجاد حل على المسارين الإسرائيلي – اللبناني والإسرائيلي – السوري. لذلك، فإن وفدي يود أن يعرب مرة أخرى عن قلقه العميق حيال انتهاكات إسرائيل المستمرة لأرض لبنان وأجوائه، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وندعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة. ونود توجيه نداء مماثلا من أجل انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وختاما، نود أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل لحل الدولتين الذي يتوخى إقامة دولة فلسطينية، ديمقراطية ومستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جيرانها. ويحدونا وطيد الأمل في أن يكون عام ٢٠١٠ العام الذي سيفي المجتمع الدولي فيه بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني، وعاما يحرز فيه تقدم ملحوظ وتحول في تاريخ الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الآن الكلمة لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب): في البداية، أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن سعادة وفد بلادي للمشاركة في هذا النقاش تحت رئاسة الصين المعروفة بمواقفها الثابتة والمتأنية في معالجة المسائل المطروحة لينظر المجلس فيها. كما أعرب عن شكرنا للسيد أوسكار فرنانديث – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط. تتزامن اليوم المناقشة الشهرية التي دأب مجلس الأمن على تنظيمها بخصوص هذا البند مع ظرفية دقيقة تتسم بتفاقم الحالة الإنسانية المزرية في غزة وانعدام مؤشرات توحي بإمكانية استئناف المفاوضات في المدى القريب أو المتوسط.

بعد الإعراب عن تأييد وفد بلادي للبيانات التي أدلى بها كل من عُمان باسم المجموعة العربية وسوريا باسم منظمة المؤتمر الإسلامي ومصر باسم حركة عدم الانحياز، أود ، من منطلق المسؤوليات التي يضطلع بها عاهل المملكة المغربية كرئيس للجنة القدس، أن أركز تدخلي هذا على الوضع الحرج الذي تعاني منه مدينة القدس وسكانها الفلسطينيون

جراء إمعان السلطات الإسرائيلية في تنفيذ مخططاتها التي تستهدف الإنسان والتراث والممتلكات العربية في هذه المدينة المقدسة.

لقد كان المجتمع الدولي يأمل بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) أن تتوقف إسرائيل عن ممارساتها وأن تتراجع عن سياسة العقاب الجماعي بحق الشعب الفلسطيني وأن تتوانى عن محاولتها المتواصلة لفرض الأمر الواقع وضم الأراضي الفلسطينية دونما تلو الآخر. لكن العكس هو الذي حصل، حيث تضاعف النشاط الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية عبر الاستحواذ على المزيد من الأملاك والعقارات العربية وإجبار السكان العرب على النزوح منها لإحلال المستوطنين مكانهم ومواصلة استكمال بناء الجدار العازل لتقطيع أوصال الوجود العربي.

أما في مدينة القدس، فما زالت إسرائيل ماضية في سياسة تهويدها عن طريق مصادرة المزيد من الأراضي في الأحياء العربية والإصرار على بناء وحدات سكنية ومنشآت جديدة في المستعمرات غير المشروعة التي أقامتها مع الاستمرار في إقامة جدار لعزل القدس وسكانها العرب عن محيطهم الطبيعي والسياسي والديموغرافي وكذلك إجبارهم على النزوح بعد هدم منازلهم وسحب بطاقات إقامتهم.

كما أن إسرائيل لم تكف عن استهداف المقدسات الإسلامية بالمدينة وذلك بمواصلة الحفريات المشبوهة وإقامة شبكة الأنفاق تحت المسجد الأقصى المبارك وفي محيطه مستخدمة مبررات واهية، وأخيرا وليس آخرا بالتغطية على المحاولة المتكررة التي تستهدف استباحة باحة المسجد الأقصى المبارك والمساس بحق المصلين في الدخول الآمن وغير المشروط إلى أماكن العبادة.

وقد تابعنا بقلق بالغ خلال الأشهر الثلاثة الماضية الارتفاع المحموم في وتيرة الاعتداءات المنهجة في القدس، التي رصدت نتائجها على أرض الواقع إحصاءات وتقارير موثوقة تتعلق بعدد السكان المقدسيين الذين سُحبت منهم بطاقات إقامتهم خلال عام ٢٠٠٨ وتعداد السكان الآخرين الذين يستهدفهم نفس الإجراء خلال السنوات القليلة القادمة. إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تتوقف خلال هذه الفترة عن الاستمرار في إصدار الترخيص لبناء وحدات سكنية جديدة في المستعمرات غير المشروعة التي أقامتها في القدس. ومن شأن هذه الأعمال الاستفزازية والأحادية الجانب التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي للقدس وطمس هويتها، في خرق واضح للشرعية الدولية، أن تزيد من التوتر في المنطقة وأن تخلق وضعا متفجرا يعوق أي تقدم نحو تحقيق حل الدولتين الذي التزمت به الأسرة الدولية.

إن المملكة المغربية تسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى الوضع الخطير في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى، كما تدعو في نفس الوقت، بحكم نفس المسؤوليات والالتزامات وبالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية، إلى ضرورة إعمال العقل وتحكيم المنطق في معالجة قضية القدس من زواياها المختلفة الأبعاد والتي لا تهم المسلمين فحسب، وإنما تخص كل أتباع الديانات السماوية وكل الضمائر الحية في هذا العالم.

وعلى هذا النهج، فإن انشغالنا البالغ بالتطورات الخطيرة التي تعرفها القضية الفلسطينية وآثارها على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لا يوازيه إلا إيماننا الراسخ بأن عملية السلام خيار لا مناص منه، وأن إنجاحها ضرورة حتمية تفرضها المصلحة المشتركة لكل شعوب المنطقة للعيش في سلام ووئام وتعاون.

وانطلاقا من التزام المملكة المغربية بالعمل من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، فإنها تنخرط كعضو في

لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، في كل الجهود الدولية لإعادة انطلاقة جديدة وفعلية لمسلسل التفاوض، يؤسس لحل دائم وشامل تتصدره قضايا الوضع النهائي، وخاصة القدس، على اعتبار مكانتها المحورية في أي حل يتم التوصل إليه.

كما تتابع المملكة المغربية بهذا الخصوص، وبتقدير كبير، جهود الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، ومبعوثه الخاص السيناتور ميتشل، لتجاوز الصعوبات التي تعترض مسلسل السلام، ونتطلع إلى أن تتواصل هذه المساعي وغيرها إلى أن يتحقق الهدف المنشود المتمثل في انطلاقة مسلسل التفاوض.

لقد آن الأوان لتضطلع المجموعة الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن والدول الفاعلة، بمسؤوليتها لحمل إسرائيل على التراجع عن وضع العقبات أمام انطلاق مسلسل التفاوض، والتجاوب مع المجهودات التي تستهدف تهيئة مناخ من الهدوء لاستئناف عملية السلام، التي من خلالها سيجري التوصل إلى حل عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط، تتحول من خلاله القدس من مركز للصراع إلى فضاء للتعايش والأمن والسلم بين دولتين فلسطينية وإسرائيلية، على أن هذا الحل العادل والشامل لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها هضبة الجولان وما تبقى من الأرض اللبنانية المحتلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في وقت تثير الحالة في الشرق الأوسط بالغ قلق وفدي والمجتمع الدولي، نظرا لكل من الوضع المأساوي الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم إحراز تقدم باتجاه استئناف عملية السلام.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سلطنة عمان باسم المجموعة العربية، وممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به ممثل سوريا باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

منذ المناقشة التي عقدها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/PV.6201)، استمرت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في التدهور. إن إصرار إسرائيل بلا هوادة على خلق أمر واقع في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، يبدو بشكل متزايد أنه يمثل سياسة شاملة ومتعمدة تهدف إلى جعل المشروع الاستعماري دائماً، وبالتالي فهي تثير شكوكا خطيرة بشأن حقيقة نوايا زعماء إسرائيل، على عكس نيتهم المعلنة لاستئناف المفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق سلام مستدام.

وبعد عام واحد بالتمام من الانسحاب الإسرائيلي، يزداد الوضع الإنساني في قطاع غزة تفاقماً رغم اعتماد المجلس للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والتعبئة الدولية المشهودة من أجل إعادة تعميره. غير أن عودة غزة إلى وضعها السابق، اتسمت بترسيخ الحصار، مما حال في الواقع دون بدء أعمال إعادة البناء وواصلت إسرائيل عرقلة تنقل السكان وإيصال المساعدات الإنسانية ومواد البناء، وبذلك حالت دون استئناف الحياة الطبيعية وزادت مستويات الفقر والبطالة المرتفعة بالفعل.

والجزائر، التي تتوحد مع الشعب الفلسطيني وتخلص للنهج الذي يتبعه تجاه قضيته العادلة، ما فتئت تدعو إلى وضع حد لمخطط إسرائيل الشهير، الذي يسعى إلى إفقار وتجويع قطاع كامل من السكان الفلسطينيين وعزله عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة وعن المجتمع الدولي.

وبنفس القدر من الإلحاح، تدين الجزائر التدابير غير القانونية والاستفزازية التي تتخذها إسرائيل في القدس

الشرقية في محاولة غير مقبولة لانتهاك الهوية القديمة للمدينة كرمز للتسامح والحوار ووضعها كملتقى لأديان الوحي الثلاثة. ويقلق الجزائر بشكل خاص مواصلة وتطوير سياسة منهجية لمصادرة الأراضي والترهيب والاستعمار تهدف إلى تعزيز سيطرة إسرائيل على تلك المدينة الفلسطينية وتغيير طابعها العربي وخلق أمر واقع بشأن مسألة متعلقة بمفاوضات الوضع النهائي.

إن المجتمع الدولي بأسره، باستثناء إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لا يعترف بشرعية مطالبة إسرائيل من جانب واحد بالسيادة على المدينة المقدسة، التي تبقى جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل والتي يرتبط مصيرها بالضرورة بقضية فلسطين برمتها. يجب أن يشدد مجلس الأمن من جديد على أن التدابير المنفردة غير القانونية التي تتخذها إسرائيل لتغيير أو محاولة تغيير التكوين الديموغرافي وطابع ووضع المدينة لاغية وباطلة بموجب القانون الدولي ويجب أن يدينها.

وبسبب تعنت إسرائيل، تمر عملية السلام بمأزق ويبدو هدف حل الدولتين بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. ولم يحرز أي تقدم يذكر باتجاه ضمان حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة تتوافر لها مقومات البقاء على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية. والمجتمع الدولي الذي ما انفك يبدي علامات استياء في ضوء ردود إسرائيل التي تتسم بالخداع والمراوغة، ولا بد أن يجد الوسائل الضرورية للخروج بالعملية من جمودها الحالي. وبدون التقليل من أهمية استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية الذي يدعو إليه الجميع، نلاحظ أنه لا أحد يريد مفاوضات غير مجدية تستخدم كستار من الدخان من أجل نوايا معينة غير معلنة تهدف إلى إدامة الوضع الراهن.

ونرى أن المفاوضات الناجحة تتطلب تلبية ثلاثة شروط. أولا، يجب أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية بإخلاص وبشكل لا لبس فيه بحل الدولتين، التزاما تدعمه تحسينات ملموسة في الوضع على الأرض، بدءا بوقف كل الأنشطة غير القانونية. ثانيا، يجب أن نكفل احترام المرجعيات التي رددتها وأقرتها قرارات الأمم المتحدة، والتي تمثل عناصر لا خلاف عليها في أي إطار للتسوية. ولذلك، يجب أن تسعى كل الجهود إلى إزالة العقبات المتبقية على طريق السلام. ثالثا وأخيرا، يجب أن نحدد دورا أوضح للجنة الرباعية، ومهمتها الأساسية هي إعطاء زخم إيجابي للعملية عن طريق حمايتها من تقلبات الصراع على السلطة.

والجزائر تظل ملتزمة بأي مبادرة تؤدي إلى وضع حد لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى والى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف، تعيش في سلام مع جيرانها بموجب بنود منصوص عليها في تسوية ترمي إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وعلى أساس مبادئ مبادرة السلام العربية، لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): والآن أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد وتلند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على السماح لي بالتكلم. لقد ذكر الأمين العام المساعد هايلي منكريوس، في الإحاطة الإعلامية التي وافى بها مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6223)، أن المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بلغت ”مأزقا عميقا ومثيرا للقلق“ وأنه من دون وجود أفق

سياسي فإن قوى التدمير ستكون لها الغلبة، مما يعرض السلطة الفلسطينية وحل الدولتين لخطر شديد.

وصباح اليوم أبلَغَنا الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو بما هو، في الحقيقة، نفس الرسالة. وتبعا لذلك يكون شهران قد مرا من دون أن يطرأ تغير يذكر على أرض الواقع، باستثناء تدابير جزئية في الميدان نحيط بها علما على النحو الواجب. ومن سوء الحظ أننا يجب أن نعترف بأن الظروف السائدة حاليا لا تسمح باستئناف مفاوضات الحل النهائي.

وهذا لا يعني أننا يمكننا ببساطة أن نستسلم لليأس أمام عقبات تبدو وكأنها لا يمكن التغلب عليها في السعي إلى استئناف المفاوضات مجددا. وبديهي أن التقاعس ليس خيارا. ولا بد من بذل جهود أخرى للدفع بالعملية قدما صوب حل الدولتين. ويحدونا الأمل أن يستجيب الطرفان بهمة ويضطلعا بمساع موازية لمساعي المجتمع الدولي للخروج من المأزق السياسي الحالي الذي وقعت فيه عملية السلام.

وفي كل الأحوال لا يجوز عكس الخطوات المتخذة في الاتجاه الصحيح في بعض المناطق من الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب إجراءات سلبية في مناطق أخرى، بما في ذلك القدس الشرقية. أما في غزة فإن القبضة غير المقبولة الممسكة بخناق السكان المدنيين، والتي تؤدي إلى نتائج عكسية، يجب وضع حد لها بصورة عاجلة.

لقد شددت النرويج مرارا وتكرارا، بصفتها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة للفلسطينيين، على الحاجة إلى توفير أفق سياسي واضح يتناسب مع مستويات الدعم العالية من المانحين الدوليين لمشروع بناء الدولة الفلسطينية.

فعلى المسار الاقتصادي يظل مجتمع المانحين ملتزما بجهود بناء الدولة الفلسطينية من القاعدة إلى القمة. وقد أبدت لجنة الاتصال المخصصة دعمها القوي الإجماعي لخطة رئيس الوزراء فياض للإعداد لدولة فلسطينية في غضون سنتين. وإن تنفيذ هذا العمل جار في اتصال وثيق مع السلطة الفلسطينية وبالتنسيق بين السلطة ومجتمع المانحين. وهكذا فإن الخطة تشكل منصة هامة لمواصلة الدعم الدولي، لا سيما ضمن إطار زمني محدد. وللحيلولة دون أن يذهب حل الدولتين في غياهب النسيان فإن ذلك الحل لا يجوز إرجاؤه إلى مستقبل بعيد غامض، ولا بد من الحفاظ على الزخم.

السيد بوي ثي جيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة أثناء هذا الشهر الأول من السنة. وأشكر أيضا الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد فرناندیث – تارانكو، على إحاطته الإعلامية.

يعلن وفدي تأييده للبيان الذي ألقاه السفير عبد العزيز، سفير مصر، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

هذا الشهر من العام الماضي شهد اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي انبثق عن مفاوضات مكثفة بين الأطراف المعنية عقب العملية العسكرية الإسرائيلية الهجومية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على غزة. والآن، بعد عام، تشهد التقييمات الصادرة عن الحالة في الشرق الأوسط مرة أخرى على شدة الأوضاع على جبهات عدة. فلم يحرز تقدم يذكر باتجاه وقف دائم لإطلاق النار بين الطرفين المعنيين ولا في الاستئناف المطلوب للمفاوضات السلمية على الوضع النهائي ولا في الفتح المستدام للمعابر الحدودية. وإسرائيل لا تزال تمعن من جانب واحد وبطريقة استفزازية في تعمير المستوطنات وتوسيع القائم منها وفي بناء الجدار العازل، وفي هدم منازل الفلسطينيين وإجلاء أسرهم، وفي تجريد الفلسطينيين من هويات الإقامة، حتى تغيّر وتعرض لخطر مباشر التكوين

الديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة وطابعها وطبيعتها ووضعها. وإن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة ما زالت تثير الصدمة بما تسببت فيه من تقييد وحصار على السكان المحليين. وإن استئناف الهجمات الصاروخية المتفرقة من جديد مؤخرا ضد المدنيين في جنوب إسرائيل يثير مشاعر قلق عميقة.

لقد أدت حلقة العنف والعنف المضاد المفرغة إلى زرع بذور المجابهة والعداوة والتحريض منذ مدة طويلة جدا. وبغية تحقيق طفرة كبرى نحو حقبة جديدة يمكن لدولة فلسطينية مستقلة أن تزدهر فيها ويمكن لجميع الشعوب في المنطقة أن تتعايش في سلام وأمن يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تتقيد بواجباتها المتبادلة بموجب خارطة الطريق ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب إعطاء الأولوية للحوار البناء والمفاوضات السياسية، أما الخيار العسكري فيجب استبعاده كلية.

ويجب على إسرائيل أن تجمد النشاط الاستيطاني غير القانوني، وأن تفكك المواقع المتقدمة المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١، وأن تفتح كل المعابر الحدودية، وأن تفرج عن جميع السجناء الفلسطينيين، وأن تيسر تقديم المساعدة الإنسانية والاضطلاع بمساعي التعمير في غزة. ويجب على تلك الدولة أن تفعل ذلك بأقصى درجة من الإلحاحية والمسؤولية.

ويجب على الفصائل الفلسطينية أن تبذل جهودا مخلصة لحسم خلافاتها في إطار عملية المصالحة بين الفصائل الفلسطينية وأن تعمل معا في سبيل تشكيل حكومة وحدة وطنية. ولخدمة مصلحة السلام والعدالة الطويلة الأمد على الصعيد الإقليمي نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف المعنية أن تمتثل بدقة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وأن تُجري دون تأخير تحقيقات داخلية نزيهة في الادعاءات بالمخالفات المبلغ عنها، حسبما أوصى به تقرير غولدستون (A/HRC/12/48).

وفي ظل هذه الحالة في مجملها يعرب وفدي مرة أخرى عن تقديره للجهود المكثفة للمجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره للمساعدة في تحقيق حل الدولتين لحسم الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ولإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط على جميع المسارات.

ونقدر عزم السلطة الوطنية الفلسطينية المعقود في ظل الظروف الصعبة على الشروع في تطبيق سياسات وتدابير عملية لتقوية الأسس الاجتماعية – الاقتصادية وإصلاح قطاع الأمن والمؤسسات الفنية اللازمة لدولة مستقبلية. وننضم إلى النداءات المتكررة الصادرة عن العضوية الأوسع للأمم المتحدة ومن مختلف أنحاء العالم من أجل السلام والمصالحة والوساطة في الشرق الأوسط.

أنتقل إلى لبنان وأقول إننا نعرب عن ترحيبنا ودعمنا للجهود التي تضطلع بها الحكومة اللبنانية لتقوية المسيرة الوطنية على درب توطيد السلام والإعمار الاجتماعي – الاقتصادي وتطبيع العلاقات الخارجية، ونشجع الأطراف في لبنان على أن تساهم معاً في النهوض بتلك المساعي. ونطالب بأن تكف إسرائيل فورا ودون قيد أو شرط عن كل انتهاكاتها لاستقلال لبنان وسيادته وحرمة أراضيه، بما في ذلك وضع حد لخرق طائراتها للأجواء اللبنانية والانسحاب من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن المنطقة المجاورة شمال الخط الأزرق. ونؤكد من جديد على تأييدنا لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما.

وأخيرا، إن فييت نام، كعهدها دائما، لا تزال ملتزمة بالانضمام إلى الجهود الجماعية للمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراعين الإسرائيلي –

الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد، بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد بادجي (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة المثالية والفعالة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر الأول من العام. وأشكر أيضا السيد أوسكار فيرناندیث – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وبشأن فلسطين على وجه الخصوص.

في الأسبوع الماضي، وفي الاجتماع الأول للجنة في عام ٢٠١٠، استرعى الأمين العام بان كي – مون انتباه اللجنة إلى الحالة الراهنة لمفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وشدد، بصورة خاصة على أنه ”إذا لم نمض قدما بالعملية السياسية في أقرب وقت، فإننا سنواجه خطر الانزلاق إلى الخلف“. وتشاطر اللجنة هذا القلق بشكل كامل. ونخشى إلى حد كبير من تبدد آفاق استئناف المفاوضات. فإسرائيل عاقدة العزم على إنشاء حالة على الأرض يبدو لا رجعة فيها، حتى في الأراضي التي سينشئ الفلسطينيون عليها دولتهم في المستقبل.

واليوم، يبدو أن إعلان الحكومة الإسرائيلية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بخصوص ما أشار رئيس الوزراء نتنياهو إلى أنه سياسة ضبط النفس لمدة ١٠ أشهر لم يكن بحسن نية. فعملية البناء تستمر على قدم وساق بالرغم من ذلك الإعلان. وفضلا عن ذلك، تواصل الحكومة الإسرائيلية تقديم الدعم لإقامة المستوطنات. واستثنى الوقف الاختياري المؤقت لبناء المستوطنات القدس الشرقية بكل وضوح، حيث يتم توسيع الهيكل الاستيطاني وتعزيزه بينما يتم حرمان المواطنين الفلسطينيين والتمييز ضدهم وطردهم من بيوتهم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأذكر إسرائيل بأن المجتمع الدولي ككل لا يعترف بضمها القدس الشرقية. فالقرار ٢٥٢ (١٩٦٨)، الذي اتخذه مجلس الأمن قبل ٤٢ سنة، ينص بوضوح على أن

> ”جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات الموجودة فيها، التي تسعى إلى تغيير الوضع القانوني للقدس، باطلة ولا يمكن أن تغير هذا الوضع“. (القرار ٢٥٢ (١٩٦٨)، الفقرة ٢)

وترحب اللجنة بحقيقة أن أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين قد أكدوا مجددا على ذلك الموقف المبدئي للمجلس.

ومع الأسف، لا يزال الفلسطينيون بعد سنة من انتهاء عملية الرصاص المسكوب الإسرائيلية – التي ما زال عنفها ووحشيتها ماثلين في أذهاننا – يعانون من النتائج الكارثية للحرب التي فرضتها عليهم إسرائيل. فما زال الحصار شبه المحكم على غزة مستمرا. وإسرائيل تسمح أحيانا بدخول بعض السلع الأساسية من المعابر التي أقامتها وتسيطر عليها. والأموال التي أعلن المجتمع الدولي التبرع بها بسخاء في شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة لم تصل بعد إلى الفلسطينيين الذين تم التبرع بها لهم. وما فتئت الدولة القائمة بالاحتلال تتجاهل مبادرة الأمين العام بتكليف وكالات الأمم المتحدة في الميدان بالإشراف على مشاريع إعادة الإعمار الملحة.

لقد أثارت هيئات الأمم المتحدة المختلفة، وفي طليعتها الجمعية العامة، قضية المسؤولية عن بعض الأعمال

التي ارتكبت أثناء الحرب على غزة. وأولا وقبل كل شيء، عرض تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وقادها القاضي ريتشارد غولدستون، تقريرا شاملا ومتوازنا عن الأحداث في غزة. وقدمت البعثة أدلة وافرة وغير متحيزة على أن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، والجماعات الفلسطينية المسلحة على السواء ارتكبت انتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني أثناء القتال، بما في ذلك بعض الانتهاكات التي ينبغي المحاكمة عليها بصفتها جرائم حرب.

وأيدت اللجنة التوصية الرئيسية للبعثة بأن تقوم إسرائيل والفلسطينيون بإجراء تحقيقات محايدة وذات مصداقية وتقديم من تثبت مسؤوليتهم عن ذلك إلى العدالة، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ١٠/٦٤. ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن تنفيذ ذلك القرار. وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

وتشجع اللجنة أيضا المجتمع الدولي على أن يقوم بعمل يستند إلى المبادئ بهدف ضمان احترام قواعد القانون الإنساني الدولي. وتدعو اللجنة، بصورة خاصة، الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ١ من الاتفاقية، التي تلزمهما باحترام وضمان احترام الاتفاقية في جميع الظروف. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الحكومة السويسرية بصفتها وديعا للاتفاقيات.

إن العناصر الرئيسة لحل المشكلة التي تكمن في صلب الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني – الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية – ترد في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨). واستمرار انعدام الإرادة السياسية لتنفيذ تلك القرارات يترك آثارا مدمرة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وعلى الشعب الإسرائيلي وعلى المنطقة ككل. ومشاركة مجلس الأمن بصورة فعالة في التوصل إلى حل سلمي للصراع وفق قواعد القانون الدولي مسألة حاسمة. وبالنيابة عن اللجنة، أهيب بأعضاء المجلس أن يضطلعوا بمسؤوليتهم التي أسندها إليهم ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد العلاف (الأردن): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم أعمال المجلس لهذا الشهر، ولسلفكم بالشكر والتقدير على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم. وأود أن أتقدم أيضا بالشكر للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فيرناندیث – تارانكو على إحاطته الإعلامية الشاملة والدقيقة.

ويؤيد الأردن البيان الذي أدلى به ممثل عُمان بالنيابة عن المجموعة العربية، والبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به ممثل سوريا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

تمر جهود إحلال السلام في الشرق الأوسط بمرحلة حساسة وتواجهها عقبات جدية. وبالرغم من ذلك، فإن الأردن، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية، الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملتزم بمواصلة العمل مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة على أساس حل الدولتين، الحل الذي يحظى بإجماع المجتمع الدولي والذي أكدت عليه قرارات مجلسكم الموقر.

إن الطريق إلى السلام واضح، ويتمثل في ضرورة تكثيف جهود المجتمع الدولي لاستئناف مفاوضات جادة

وفعالة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تتناول جميع قضايا الوضع النهائي، بما فيها الحدود والقدس واللاجئين والأمن والمياه، وفي أسرع وقت ممكن. ولا بد لتلك المفاوضات أن تنطلق من النقطة التي انتهت إليها سابقا، مع وضع آلية للرقابة والتحقق وجداول زمنية محددة، بما يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، القابلة للحياة والمتصلة جغرافيا، وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تعيش في أمن وسلام إلى جانب إسرائيل. ويؤكد الأردن، في هذا الصدد، على أهمية الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية، وأهمية استمرار الجهود الأمريكية وجهود الأطراف في المجموعة الرباعية من أجل استئناف المفاوضات بشكل فاعل وقادر على تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام في سياق إقليمي شامل، استنادا إلى المرجعيات الدولية المتفق عليها ومبادرة السلام العربية.

وبالرغم من التحرك السياسي والدبلوماسي الذي تشهده المنطقة وعواصم العالم بهدف استئناف المفاوضات، ما زالت إسرائيل ماضية في سياساتها الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن تلك السياسات لا تنسجم مطلقا مع الرغبة في تحقيق السلام، وقد أثبتت فشلها في حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مرارا وتكرارا. إن إعطاء الانطباع الصادق بالتوجه نحو السلام يتطلب وقفا فوريا لجميع ممارسات إسرائيل التي تتناقض مع التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وبشكل خاص، اتفاقية جنيف الرابعة.

لقد بينت الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد استمرار إسرائيل في بناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في القدس الشرقية. إن تلك المحاولات التي تهدف إلى إيجاد وقائع جديدة في الميدان تشكل انتهاكا واضحا للقانون الإنساني الدولي والالتزامات المترتبة على إسرائيل بموجب خارطة الطريق. إن المستوطنات الإسرائيلية تشكل أعباء لا يمكن احتمالها على الاقتصاد الفلسطيني وحركة الشعب الفلسطيني والتنمية في الأراضي الفلسطينية، ومن شأنها أن تؤدي إلى تكريس الاحتقان في المنطقة، وتعميق عدم الثقة بين أطراف النزاع. كما تمثل وبإجماع المجتمع الدولي عقبة حقيقية أمام الجهود الدولية والإقليمية لاستئناف المفاوضات، بل وتهدد احتمالات الحل السلمي ومستقبل الدولة الفلسطينية المتصلة جغرافيا، والمستقلة، والقابلة للحياة. إننا نطالب إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع تلك الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشرقية، بما في ذلك ما يسمى ”بالنمو الطبيعي“.

يمثل اجتماعنا اليوم فرصة لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى أحد أكثر المواضيع خطورة في المنطقة، وهي الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس الشرقية التي امتدت عبر عقود من الاحتلال، تنصلت خلالها إسرائيل من التزاماتها القانونية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ورفضت خلالها الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي المتكررة، فارضة بذلك قوانينها وسياساتها الاستيطانية، في مخالفة واضحة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتحديدا قرارات مجلسكم الموقر، الأمر الذي أفضى عدة مرات إلى حلقات دموية من الصراع.

واليوم، ما زالت إسرائيل ماضية في هذه الممارسات غير القانونية في المدينة المقدسة، كالحفريات تحت وحول الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف ومحيطه، فضلا عن هدم المنازل وتهجير السكان العرب، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في الإقامة في المدينة من خلال سحب بطاقات الهوية الشخصية، وغيرها من

الإجراءات تحت مختلف الذرائع. إن تلك الممارسات جزء من سياسات أوسع نطاقا تهدف إلى إحكام سيطرة إسرائيل على المدينة، وإيجاد واقع جديد على الأرض، وتغيير الطابع الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة.

ويجب على الأطراف الدولية الفاعلة والمؤثرة أن تعي جسامة تلك الإجراءات الإسرائيلية، والأهم من ذلك أن تعي مغبتها وانعكاساتها على العالمين العربي والإسلامي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل لتتوقف بشكل فوري عن المساس بوضع القدس الشرقية، بما في ذلك الامتناع عن سياسات التهويد التي تستهدف النيل من هوية القدس العربية ومكانتها التاريخية وطابعها الإسلامي، ويجب عليها التوقف عن جميع الممارسات والتي تتناقض مع القانون الدولي، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة، التي تؤثر على مستقبل المدينة المقدسة وفرص التسوية السلمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد تارار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد باكستان أن يهنئكم، سيدي، على الرئاسة الصينية الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر وعلى عقدكم لهذه الجلسة الهامة. ونود أيضا أن نهنئ الأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن: البوسنة والهرسك والبرازيل وغابون ولبنان ونيجيريا. ونتمنى لهم النجاح.

إن الشرق الأوسط هو المهد المقدس للديانات الكبرى في عالمنا. والمنطقة تشي بالطابع اللطيف للعلاقة بين الله الحي الذي لا يموت والمخلوقات الفانية. وهي مفعمة بالروحانية الشاملة والخير الديني. ورموزها زخارف مباركة في ملايين المنازل حول العالم. ويتطلب طابعها السماوي أن تكون أرضا للسلام والمحبة، بدلا من كونها ميدانا لصراعات لا تنتهي ومثالا للإخفاق السياسي البشري. وقد ولّد هذا الإخفاق مسائل دينية وفلسفية وسياسية صعبة. وألقى بظلال من الشك على مفهوم القدرة الإبداعية الإنسانية التي لا توجد حدود لها. وتقوض الأعمال الوحشية التي ترتكب في هذه الأرض مفهوم الخير الإنساني الأصيل بعينه. وفي خضم الاضطرابات التي يموج بها الشرق الأوسط، انكشفنا نحن المخلوقات الفانية، بأسوأ صورة، بكل قسوتنا وهمجيتنا ووحشيتنا.

وآثار إخفاقنا الجماعي في الشرق الأوسط وخيمة على المنطقة وخارجها. ومما يزيد التشاؤم إزاء إنسانيتنا استمرار الحالة الخطيرة على أرض الواقع من منظور المحنة الإنسانية التي يعانيها الشعب الفلسطيني. وفي خضم هذه المأساة الإنسانية، فإن الأعمال الاستفزازية والعدوانية المستمرة التي ترتكبها إسرائيل في القدس الشرقية قد ضاعفت محنة الشعب الفلسطيني وجعلت التسوية السياسية أكثر صعوبة.

ثمة إقرار بأن إيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية أمر محوري لإنهاء دائرة الارتياب والخلاف التي قوضت السلام والأمن في الشرق الأوسط وأدت أيضا إلى توتر العلاقات بين الجيران في المنطقة. وبيت القصيد هو كيفية تمكننا من تحويل هذا التوافق الدولي المتنامي في الآراء إلى إجراءات ذات مصداقية من شأنها تحقيق الهدف المنشود لهذا السعي المضني من أجل السلام. والإنهاء الفوري للممارسات غير القانونية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني هو أهم الشروط الأساسية لتهيئة بيئة من الثقة والائتمان. والثقة والائتمان، إلى جانب المشاركة النشطة للمجتمع الدولي، يمثلان السبيل الوحيد لمضي عملية السلام قدما ولإحراز تقدم على طريق الحل القائم على وجود دولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا يوجد خيار إلا العودة إلى طاولة المفاوضات. والمجتمع الدولي لا يعترف ولا يقبل بالجهود الرامية إلى إيجاد حقائق جديدة على الأرض تمس بنتائج المفاوضات. وينبغي لنا أيضا التعلم من المحاولات غير الجادة والوعود المنكوثة وعمليات السلام المجهضة في الماضي. ويقتضي الأمر إرادة سياسية أكبر لجمع الطرفين معاً ومساعدتهما على الدخول في عملية تفاوض متواصلة، بنية حسنة ودون شروط مسبقة، تهدف إلى تحقيق اتفاق شامل في إطار زمني معقول.

إن مجلس الأمن، وفقاً لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، له دور كبير وحاسم في دعم الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات والانتهاء منها بنجاح. أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على تأييد باكستان الكامل لهذا الهدف والتزامنا القوي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وتتوفر لها أسباب البقاء وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود، سيدي، أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن للإعراب عن وجهات نظرها بشأن الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وأود أيضا أن أهنئكم على عملكم في رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. واسمحوا لي كذلك أن أخص بالشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرنانديث – تارانكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة في هذا الصباح. ونود أيضا أن نشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما.

إن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن منذ ما يزيد على ٦٠ عاما. وإذا أخذنا في الاعتبار الوقت الذي انقضى وحالة عدم الاستقرار التي يسببها، فإنه يتعين إعطاء أولوية متقدمة لإحلال السلام الدائم في تلك المنطقة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

وتعترف الأرجنتين بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي بناء دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء. وفي هذا الصدد، نصرّ على وجوب أن توقف إسرائيل عملياتها العسكرية في الأراضي المحتلة، فضلاً عن جميع الممارسات المخالفة للقانون الدولي، وأن تنهي سياستها المتعلقة بالمستوطنات غير القانونية وببناء الجدار. ونعترف أيضاً بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام مع جيرانها، ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وندين في الوقت نفسه الأعمال الإرهابية التي تقوم بها المجموعات الفلسطينية المسلحة ضد السكان المدنيين الإسرائيليين.

وتعتقد الأرجنتين أن العودة إلى عملية السلام تقتضي الدعم من المجتمع الدولي، فضلاً عن الوساطة النشطة من الولايات المتحدة، بغرض وضع حد للمستوطنات غير القانونية، وإيجاد حل لمسألة القدس، وتعزيز الدعم الدولي لمعالجة مسألة احتمال تعويض اللاجئين الفلسطينيين. وفي هذا السياق، تقدّر الأرجنتين جهود مبعوث الولايات المتحدة الخاص للشرق الأوسط، جورج ميتشل، لاستئناف محادثات السلام من أجل إحراز تقدم فعال صوب قيام دولتين كحل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونعتقد أيضاً أن اقتراح الجامعة العربية المتمثل في الأرض مقابل السلام لا يزال أساس المبادرات التي يمكنها أن تساعد عملية السلام على المضي قدماً، ونأمل أن تأخذها إسرائيل بعين الاعتبار.

ونعرب كذلك عن خيبة أملنا إزاء الصعوبات التي تظهر بينما نحاول المضي قدماً في عملية السلام وحل جميع مسائل المركز النهائي، بما في ذلك القدس. وفي هذا الصدد، تشعر الأرجنتين بالقلق حيال رفض السلطات الإسرائيلية العليا تجميد بناء المستوطنات والإعلان عن وجود إسرائيل في وادي الأردن. وبالنسبة إلى مسألة أخرى، أعرب بلدي مراراً عن قلقه إزاء الأزمة الإنسانية العميقة التي تضر بالشعب الفلسطيني، والتقصير في تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولهذا السبب، شاركنا بنشاط في مؤتمري المانحين اللذين عقدا في باريس خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وفي شرم الشيخ خلال آذار/مارس.

وعقب الهجوم الإسرائيلي على غزة بين ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قرر مجلس حقوق الإنسان إنشاء بعثة لتقصي الحقائق في غزة أصدرت تقرير غولدستون (A/HRC/12/48). واتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين بتأييد ١١٤ عضواً، بمن فيهم الأرجنتين، قرارها ١٠/٦٤، وأيدت تقرير مجلس حقوق الإنسان الذي أقرّ تقرير غولدستون، وناشدت الأطراف إجراء تحقيقات ذات مصداقية في الأحداث التي أدت إلى عقد الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس والتقرير الذي صدر لاحقاً.

ويجب اعتبار تصويت الأرجنتين في هذا الصدد في سياق تاريخنا الحديث، الذي يحدو بالأرجنتين في كل منتدى مناسب إلى دعم إجراء تحقيقات موضوعية وكاملة لدى الشك في وجود انتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ووفقاً لمبادئنا ومعتقداتنا، لم يكن بوسعنا رفض دعم الطلب بأن تحقق الأمم المتحدة في الاتهامات بارتكاب جرائم حرب من كلا الجانبين خلال عملية الرصاص المصبوب.

ويحدونا الأمل في أن توفر هذه المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن زخماً جديداً للعودة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تقتضي الدعم والالتزام القويين والأكيدين من المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن التزام الأرجنتين بحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب أفضى بها إلى أن تصبح عضواً في فرقة العمل المعنية بالتعاون الدولي من أجل التوعية بمحرقة اليهود وإحياء ذكراها وإجراء البحوث عنها. وفي هذا اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود، نود أن نشيد في هذا المنتدى بذكرى الضحايا، على غرار ما نفعل في بلدنا كل عام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. في البداية اسمحوا لي ، سيدي، أن أهنئكم بحرارة على تولي رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أيضاً أن أعرب عن التهاني الحارة من منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الأعضاء الجدد في مجلس الأمن وهم: لبنان والبوسنة والهرسك والبرازيل وغابون ونيجيريا. وأود كذلك أن أعرب عن تقدير منظمة المؤتمر الإسلامي للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فرنانديز – تارانكو، على الإحاطة الإعلامية المناسبة والرزينة والأصلية التي قدمها هذا الصباح.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تعرب عن الهواجس الخطيرة التي تنتابها إزاء ما تتصف به الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة من خطورة، ولا سيما استمرار الحصار الإسرائيلي اللا إنساني والأزمة الإنسانية الأليمة المفروضين على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، والحملة

الاستعمارية غير القانونية التي تشنها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الضفة الغربية، ولا سيما في القدس الشريف ومحيطه، مع إفلاتها من العقاب حتى الآن.

لقد شهد المجتمع الدولي وأدان مراراً التدابير الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي طليعتها الحملة الإسرائيلية الطليقة والمتعمدة لتغيير الهوية الفلسطينية العربية لمدينة القدس الشريف وطابعها. وهذه الأنشطة التي يعتبرها المجتمع الدولي باطلة ولاغية تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، الأنشطة الاستيطانية الجارية؛ واستمرار العدوان على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس الشريف؛ ومواصلة بناء جدار الفصل؛ وإلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين في المدينة؛ وطرد الأسر الفلسطينية من المدينة؛ وهدم المنازل الفلسطينية؛ وفرض قيود صارمة على التنقل الأمر الذي عزل المدينة بالفعل عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة؛ واستمرار أعمال الحفر والتنقيب الخطيرة والاستفزازية في المسجد الأقصى وحوله وفي محيطه.

وتدين منظمة المؤتمر الإسلامي بشدة هذه الانتهاكات الإسرائيلية، وتدعو إلى الوقف الفوري لجميع هذه الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية وفقاً لالتزامات السلطة القائمة بالاحتلال عملاً بالقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقرارات العديدة ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، التي كما يعلم الأعضاء تعدّ بالمئات، بما فيها ٣٧ قراراً لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تذكّر منظمة المؤتمر الإسلامي بالقرارات ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) من جملة قرارات أخرى، وكلها ما زالت صالحة ويجب تنفيذها.

تشير منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الفقرة الرابعة من القرار 2/36-PAL المتخذ في الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين لمنظمة المؤتمر الإسلامي والذي انعقد في دمشق، وأكد فيه الأعضاء من جديد أن جميع التدابير الاستيطانية الاستعمارية والممارسات الإسرائيلية في القدس وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة باطلة ولاغية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، والمواثيق والاتفاقيات التي تعتبر جميع الإجراءات والتدابير الإسرائيلية التشريعية والإدارية والاستيطان الاستعماري التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي والهيكلي والثقافي وما يتصل بالمدينة المقدسة من تراث غير شرعية. ويطلب القرار إلى مجلس الأمن العمل بسرعة على إحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة.

ونندين بقوة أيضا هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك هجمات المستوطنين المتطرفين المعتدين التي تجري تحت إشراف دولة الاحتلال، على المدنيين الفلسطينيين والمصلين في المسجد الأقصى وساحة الحرم الشريف في القدس الشريف. وتشدد منظمة المؤتمر الإسلامي على أن مسألة الحرم الشريف في القدس خط أحمر لا يمكن المساس بها أو أن تكون موضوع أي مناقشة، وأن أي أعمال استفزازية أو غير شرعية انفرادية ضد المسجد الأقصى الشريف ستكون لها عواقب خطيرة جدا بالنسبة للعالم الإسلامي ويمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة.

وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياته خاصة نحو القدس الشريف المحتل واتخاذ إجراء عاجل للوقف الكامل للتدابير والإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية الهادفة إلى إحداث تغيير في التركيبة الديمغرافية والطبيعة الجغرافية والمركز القانوني للمدينة المقدسة.

قبل عام شهد المجتمع الدولي بذعر العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة الذي قتل وجرح آلاف الفلسطينيين المدنيين العزل المحاصرين، بمن فيهم

الأطفال، وألحق تدميرا واسعا بالممتلكات والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية. وترحب منظمة المؤتمر الإسلامي بقرار الجمعية العامة ١٠/٦٤ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ المعني بمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة. وترى المجموعة أن القرار يمثل خطوة أولى هامة في المساءلة عن الانتهاكات الإسرائيلية التي أثبت صحتها وأكدها بالبينة والقرينة تقرير غولدستون (A/HRC/12/48). وهكذا ينبغي لهيئات وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تتخذ إجراء آخر لمثول المتهمين الإسرائيليين الذين ارتكبوا تلك الجرائم أمام العدالة، وإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وموقفها المتعالي على القانون.

تدين منظمة المؤتمر الإسلامي حصار قطاع غزة الوحشي وغير الشرعي وتعرب عن القلق الخطير إزاء التدهور الشديد في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وتردي الأزمة الإنسانية بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين جراء الحصار. ويطالب المؤتمر الإسلامي إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بإنهاء تدابيرها العقابية الجماعية المفروضة على السكان المدنيين في غزة. ويدعو إلى رفع الحصار الإسرائيلي الجائر فورا وفتح جميع نقاط العبور مع غزة وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لضمان وصول المساعدة الإنسانية وغير ذلك من الإمدادات والسلع الأساسية، بما فيها الإمدادات التجارية ومواد إعادة البناء الضرورية وتيسير عبور الأشخاص إلى غزة والخروج منها.

ما برح المؤتمر الإسلامي يشعر بالقلق العميق إزاء خروقات إسرائيل الجوية والبرية الحالية لسيادة لبنان في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأرض اللبنانية التي ما زالت تحتلها في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر.

ويؤكد المؤتمر الإسلامي مجددا أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتغيير المركز القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلا عن التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فرض ولاية وإدارة هناك، هي تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي مفعول قانوني. ويطالب المؤتمر الإسلامي بأن تتقيد إسرائيل تقيدا تاما وفوريا بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وأن تنفذ أيضا القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ويدعو المؤتمر الإسلامي إلى تكثيف جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود مجلس الأمن هذا، وفقا لمسؤولياته بموجب الميثاق، بهدف الإسراع في عملية تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

في ذلك الصدد يكرر المؤتمر الإسلامي تأييده الحازم والقاطع لإقامة دولة فلسطينية على أساس الالتزام بحق السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، والقدس الشريف عاصمة لها، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد الشافي (قطر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، مما يتيح لنا المشاركة. وأتوجه بالشكر أيضا للسيد فرناندیس - تارانكو، الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية. ويؤيد

وفدي البيانات التي أدلى بها وفد مصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ووفد سوريا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ووفد عمان بالنيابة عن المجموعة العربية.

نجتمع اليوم بعد مرور عام على العدوان العسكري الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، أو ما سمي بعملية الرصاص المصبوب، وعلى اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٦٩ (٢٠٠٩). إن مرور عام على تلك العملية الإجرامية لا يعني أنها أصبحت طي النسيان. فالجرائم التي ارتُكبت في غزة والتي لا تزال تُرتكب في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل انتهاكات للقانون الدولي، ولا تسقط بالتقادم ولا يمكن السكوت عنها حتى مع مرور الزمن. كيف يمكن أن تُنسى تلك الانتهاكات، وهي لا تزال مستمرة وتُرتكب بأشكال شتى، لا سيما الحصار الظالم المفروض على شعب بأكمله؟

لقد ألحقت القوات العسكرية الإسرائيلية دمارا واسعا وأضرارا بمختلف البنى التحتية في قطاع غزة الذي يتجاوز عدد سكانه مليون ونصف المليون نسمه، كانوا يعانون أصلا من نقص في المواد الغذائية والصحية، ولا يزال الحصار المفروض على القطاع يعرقل وصول الإمدادات الإنسانية ومواد البناء الأساسية. لقد كانت دولة قطر في طليعة الدول التي بادرت إلى مساعدة الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة لتجاوز الكارثة الإنسانية التي يعاني منها، ولكن الدعم المادي لا يجدي إن لم يصل إلى مستحقيه.

وإن كان مجلس حقوق الإنسان قد تحرك استجابة لما حدث في قطاع غزة العام المنصرم ولا زال ينظر في تلك القضية، فإن هذا المجلس الموقر أولى بالتحرك نظراً لأن القضية الفلسطينية هي في صميم ولايته وفي طليعة بنوده الرئيسية. لقد بيَّن تقرير لجنة تقصي الحقائق التي فوضها مجلس حقوق الإنسان فداحة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في غزة، ويحتّم الضمير الإنساني علينا ضمان ألا يفلت مرتكبو تلك الجرائم من العقاب. ومن ناحية أخرى، لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء ملموس بناءً على توصيات تقرير مجلس التحقيق الذي أنشأه من أجل تقصي استهداف مباني الأمم المتحدة أثناء ذلك العدوان.

ويبدو جلياً للجميع أن استمرار الاحتلال العسكري هو أساس المشكلة وأنه لن يوفر الأمن لإسرائيل، بل يعتبر الانتهاك الأسوأ لحقوق الإنسان بحق شعب أعزل ومضطهد بدعوى مكافحة العنف والإرهاب، بل هو في الحقيقة أحد الأسباب الجذرية المؤدية إلى الإرهاب. وإن دعوى استخدام القوة العسكرية المفرطة بهدف حماية أمن إسرائيل باطلة وزائفة لأن حق الكفاح من أجل التحرر من الاحتلال الأجنبي حق مشروع ولا يمكن مساواته بالعدوان العسكري من جانب قوات الاحتلال.

نود أن نشدد على رفضنا القاطع للتدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة ومحاولاتها تغيير الهوية العربية للمدينة وتكوينها الديمغرافي ومركزها القانوني وطابعها الديني، ونؤكد أن جميع المحاولات لاغية وباطلة ولا أثر لها. ويجب على المجتمع الدولي الإعراب عن رفضه لمحاولات الحكومة الإسرائيلية المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وهدم منازل المدينة وطرد سكانها العرب منها وسحب هوياتهم، بهدف تهويد المدينة، وذلك لأن تلك المحاولات تخالف التزامات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وفقاً للقانون الدولي وتناقض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كما تقوض أسس الحل السلمي للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي، وعلاوة على ذلك فهي تخرّب الجهود الدولية المبذولة لتحالف الحضارات.

كما تستمر السلطات الإسرائيلية في ارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان العرب داخل ما يسمى بالخط الأخضر، وتستمر في تحدي الإجماع الدولي على ضرورة وقف بناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية

وذلك سعياً منها إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم الواقع، وهو ما يشكل صفعة لجهود الوساطة الدولية ولا سيما جهود المجموعة الرباعية. وإن دولة قطر – التي تؤمن بأن حل القضية الفلسطينية يأتي من خلال وجود دولتين تعيشان في سلام جنباً إلى جنب – ترى أن محاولات الحكومة الإسرائيلية لتوسيع المستوطنات ولا سيما حول القدس الشرقية تقوض فرص تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، لأنها تهدد تواصل الأرض الفلسطينية – أحد المقومات الأساسية للدولة الفلسطينية. وإن كانت الحكومة الإسرائيلية تسعى لتبرير توسيع الاستيطان بما تسميه بـ ''النمو الطبيعي''، فإننا نشدد على رفض ذلك المفهوم جملة وتفصيلاً لأن النشاط الاستيطاني غير قانوني أصلاً، ولأن ذلك النمو ليس نمواً ''طبيعياً''، فالسياسة العامة الإسرائيلية تشجع الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، وذلك من خلال تقديم الإعانات والحوافز الحكومية لتشجيع نقل سكانها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية بما يخالف القانون الدولي.

كما يجب التنويه باستمرار الخروقات الإسرائيلية لسيادة لبنان ولقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كما يستمر الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية وللجولان السوري. ونعيد هنا التأكيد على بطلان قرار إسرائيل بضم الجولان وعلى ضرورة عودته إلى سوريا وعودة ما بقي من الأراضي اللبنانية المحتلة إلى لبنان.

إن إحلال السلام الدائم والشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط لا يكون إلا مبنياً على مبدأ الأرض مقابل السلام والمرجعيات المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك مبادرة السلام العربية، التي أعيد التأكيد عليها في قمة الدوحة المنعقدة في شهر آذار/مارس من العام الماضي، مع تنويه القمة بأن استمرار الجانب العربي في طرح هذه المبادرة مرتبط بقبول الجانب الإسرائيلي لها. ولذلك، فإن على الحكومة الإسرائيلية الجديدة الامتناع عن اتخاذ مواقف متطرفة واغتنام توافر النية الصادقة لدى الجانب العربي من أجل إنهاء أزمة الشرق الأوسط.

وفي ختام كلمتي أود أن أؤكد ضرورة إشراك جميع فئات الشعب الفلسطيني لإنجاح جهود السلام، وأن على الإخوة الفلسطينيين السعي بجدية نحو كل ما من شأنه ترسيخ الوحدة الوطنية بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، ويضمن وحدة الأرض الفلسطينية جغرافياً وسياسياً. ولا يفوتنا أن نوجه تحية اعتزاز وإجلال لإخواننا الفلسطينيين الصامدين في وجه الاحتلال والظلم والقهر.

الرئيس (تكلم بالصينية) : أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماشابانغ (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي بفرصة الاشتراك مرة أخرى في مناقشة مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. أود أيضا أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي الرئيس، على الطريقة القديرة التي أدرتم بها عمل مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما نود أن نشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم.

في البداية، يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ أكثر من ٦٠ عاما. وخلال تلك الفترة اتُخذ عدد من القرارات الهامة وأطلق العديد من عمليات السلام. لكن، كما ذكر هنا اليوم، ويتضح من الغارات الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة ما زال السلام لم يتحقق في الشرق الأوسط. لاحظت حكومتي مع شعور بالقلق سلسلة الغارات الجوية الإسرائيلية التي شنت مؤخرا على قطاع غزة، وتسجل إدانتها لها بأقوى العبارات الممكنة. إن تلك أعمال التقويض التي تقوم بها إسرائيل تناهض الجهود المتضافرة للتوصل إلى

حل تفاوضي للصراع في الشرق الأوسط. لذلك نرى أنه لا يمكن إيجاد أي حل عسكري للصراع.

وتقدم تلك الإجراءات مرة أخرى دليلا على عدم اكتراث إسرائيل بالقانون الدولي وتزيد من الإحباط الدولي المتزايد. كما تأتي في أعقاب إصدار تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، والقرارات اللاحقة التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة وهي تشير إلى أنه لا ولن يتم التسامح مع ظاهرة الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. ولذلك، نؤكد من جديد دعوتنا إلى كل الأطراف المعنية لتنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق.

إن هذه الأنشطة العدائية والاستخدام غير المتناسب للقوة عقبة خطيرة أمام تحقيق تسوية سلمية وتفاوضية للقضية الفلسطينية. وتؤكد جنوب أفريقيا أن إقامة فلسطين مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وكذلك انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية والقدس الشرقية، هو السبيل الوحيد لإيجاد حل عادل ودائم وشامل لصراع الشرق الأوسط. وهذا يتماشى مع الاتفاقات الدولية، بما فيها عدد من قرارات مجلس الأمن، ومرجعيات مؤتمر مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

وتحقيقا لهذا الهدف، يتعين على حكومتي وشعبي إسرائيل وفلسطين الإحجام عن الأنشطة التي قد تعرض عملية السلام للخطر أو تخرجها عن مسارها. ونشعر بالقلق إزاء الجمود المستمر في المفاوضات بين القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية، ولذلك ندعو الطرفين إلى تهيئة ظروف تفضي إلى استئناف المفاوضات.

إن الاحتلال العسكري المستمر للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير هما المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعمها لحق فلسطين في تقرير المصير والاستقلال، ونحن ثابتون على عهدنا بدعم تنفيذ المبادرات الدولية، بما فيها مبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ألم يحن الوقت لكي تنظر هذه الهيئة، أي المجلس، في خطوات ملموسة وعملية باتجاه حل حالة الشرق الأوسط، وخاصة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تماشيا مع ولايتها؟ لقد عقدت المناقشات وأدلي بالبيانات واتخذت القرارات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، لكن لم يتحقق أي تقدم ذي مغزى حتى الآن.

وجنوب أفريقيا تدين استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية والوقائع التي يجري خلقها على الأرض، الأمر الذي قد يحكم مسبقا على مفاوضات الوضع النهائي ويشكل عقبة أمام عملية السلام. ولذلك، ترى جنوب أفريقيا أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية المستمرة في غزة والقدس الشرقية لا تساعد الوضع من حيث المفاوضات بشأن الوضع النهائي.

ولهذا، فإن استمرار الحصار المفروض على غزة له عواقب إنسانية خطيرة على الفلسطينيين العاديين ومورد رزقهم الاقتصادي وتعمير غزة. نناشد إسرائيل أن ترفع فورا الحصار وتفتح المعابر الحدودية لتخفيف الأزمة الإنسانية.

وفي ما يتعلق بالجدار العازل، فإن رأينا كان على الدوام أن وجوده لا يشكل إجراء أمنيا مشروعا، ونود أن نعرب عن خيبة أملنا لأن حكومة إسرائيل لم تمتثل بعد لاستنتاجات محكمة العدل الدولية بشأن التبعات القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالمثل، فإن

برنامج هدم المنازل المستمر يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

وفي الختام، فإن على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بشكل خاص، التزام بحماية الضعفاء وتعزيز السلام والبحث عن حل دائم لهذا الصراع الطويل الأمد. ولذلك فإن غياب سلام دائم يستدعي أن نضاعف جهودنا لتحقيق هذا الهدف.

وبالمثل، على الشعبين والحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية مسؤولية وواجب تهيئة مناخ يفضي إلى استئناف المفاوضات بدون تأخير. ويظل رأينا أن الأزمة في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن تحل خارج حل المسألة الفلسطينية. ولذلك، من المهم توجيه كل الجهود نحو حل دائم للنضال الثابت للشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير والسلام وحقوق الإنسان والازدهار.

وستواصل جنوب أفريقيا، من جانبها، دعم كل جهود الأطراف المعنية والمجتمع الدولي. وإذ نبدأ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لا يسع جنوب أفريقيا إلا أن تأمل في أن يبذل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، قصارى الجهد لمساعدة شعب فلسطين على تحقيق أمله الذي طال أمده في تقرير المصير والاستقلال والحرية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم على قيادتكم لهذا المجلس وأن أعرب عن مدى سعادتنا برؤيتكم تتولون رئاسة هذه الجلسة اليوم.

يؤيد وفدي البيانيين اللذين أدلى بهما ممثلا مصر وسوريا باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على الترتيب.

منذ آخر مناقشة بشأن هذا البند، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6201)، وعلى الرغم مما يسمى بالوقف الاختياري لمدة ١٠ أشهر، تواصل السلطات الإسرائيلية الإعلان عن خطط لبناء المئات والمئات من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية. واستمرت أعمال بناء الجدار العازل في القدس الشرقية المحتلة وحولها بلا هوادة على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وفي نفس الوقت، استمرت المصادرات غير القانونية للأراضي والإجراءات غير القانونية الأخرى التي لا تحصى، بما في ذلك هدم المنازل وطرد الأسر الفلسطينية.

وفضلا عن ذلك، زاد الإلغاء المستمر لحقوق إقامة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية الوضع سوءا. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، ألغت إسرائيل حقوق إقامة حوالي ٥ ٠٠٠ فلسطيني، مانعة إياهم من العيش في المدينة التي ولدوا فيها. ويمثل هذا الرقم أكبر عدد لإلغاءات حقوق الإقامة في عام واحد منذ بدأ الاحتلال في عام ١٩٦٧. ويواجه عشرات الآلاف من الفلسطينيين سكان القدس التهديد بإلغاء حقوق إقامتهم.

كل هذه السياسات غير القانونية وتأكيد رئيس الوزراء الإسرائيلي أن إسرائيل ستحتفظ بأجزاء من الضفة الغربية المحتلة ستغير بالتأكيد التكوين الديموغرافي وطابع ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقوض حل الدولتين بشكل خطير. وهذه الإجراءات انتهاك خطير للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يجب أن تخضع إسرائيل للمساءلة.

وفي ما يتعلق بغزة، لا يزال الوضع الإنساني هناك مفجعا. إن الحصار يسجن من الناحية الفعلية أهل غزة، ويحرمهم من احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك مواد البناء

الضرورية لإعادة بناء منازلهم والبينة التحتية الحيوية الأخرى التي دمرت خلال العدوان العسكري الإسرائيلي قبل نحو عام مضى. يجب وضع نهاية لهذا الحصار غير القانوني، الذي يمثل شكلا من أشكال العقاب الجماعي الذي يحظره القانون الدولي، وفي هذا الصدد، نحث مجلس الأمن مرة أخرى على اتخاذ إجراء لإنهاء هذا الحصار، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن حل هذه القضايا يتطلب منا أن نركز طاقاتنا وجهودنا على أن نعيد للفلسطينيين حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في دولة مستقلة خاصة بهم. ويتطلب هذا بدوره أن تعمل كل الأطراف بإخلاص لتحقيق هدف حل عادل ودائم وأن يتخذ مجلس الأمن إجراء لاستعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وغني عن القول، إن هذا يتطلب إرادة سياسية من هذا المجلس لتنفيذ قراراته بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد القهرة (المملكة العربية السعودية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الهامة صباح هذا اليوم. والمعلومات التي وردت فيها تدل على خطورة الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة على جميع المجالات، وتشعرنا بمعاناة الشعب الفلسطيني التي باتت واضحة لمجلسكم الموقر ولأعضاء المجتمع الدولي كافة.

يضم وفدي صوته إلى بيانات كل من عمان عن المجموعة العربية وسوريا عن منظمة المؤتمر الإسلامي ومصر عن دول حركة عدم الانحياز.

رغم مرور عام كامل على الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة، وعلى صدور القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فإن الدمار الواسع النطاق والوحشي لا يزال شاهدا للعيان بالرغم من كل المساعدات التي قُدمت لإعادة إعمار غزة، التي تمنع قوات الاحتلال السماح بدخولها، حيث تواصل إسرائيل انتهاج سياسة العقاب الجماعي ضد سكان قطاع غزة ووضع العراقيل أمام إعادة إعمار ما خلفته آلة الحرب الإسرائيلية وإغلاق المعابر وإقامة الحواجز، إضافة إلى مواصلة بناء الجدار العازل. كل تلك الممارسات وغيرها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية تُظهر بجلاء مدى التمادي الإسرائيلي في العدوان على الشعب الفلسطيني.

إن عقود الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلقت واقعا مأساويا يعيشه الشعب الفلسطيني تساوى فيه الموت مع الحياة لدى الكثيرين وغاب الأمل في مستقبل أفضل. لقد ولدت تلك العقود بيئة ملؤها الإحباط والقهر والظلم. وتجلت في تلك البيئة أبشع صور المعاناة الإنسانية. كما تجلى فيها الانعدام المفرط لسيادة القانون وانعدام الكرامة. وساد في تلك البيئة القتل والتهجير ونهب الخيرات.

فإسرائيل منذ إعلانها في العام ١٩٦٧ ضم القدس بدأت رحلة مريرة لخلق حقائق جديدة لتغيير طابع المدينة المقدس بتهويد القدس وإفراغها من سكانها العرب. وفي العام ٢٠٠٨ جردت إسرائيل ٠٠٠ ٥ فلسطيني من هوياتهم بذريعة أنهم في مناطق خارج بلدية القدس. وتعتزم تجريد ما بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني من هوياتهم خلال الفترة القادمة. إن ما يحدث في القدس من سياسة تجريد الهويات وتهجير السكان لا يمكن وصفه إلا بأنه تطهير عرقي.

لقد عملت إسرائيل لفترة طويلة خارج إطار القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي لترسيخ مفهوم التوسع الطبيعي، وهو في الحقيقة مفهوم

الإبادة الطبيعية. إن الحالة في القدس الشرقية تتدهور يوما بعد يوم، حيث تستمر سياسة هدم المنازل وطرد السكان وتهجيرهم وسحب هوياتهم بهدف تغيير مركز المدينة القانوني وسماتها الطبيعية وطابعها الديموغرافي.

في كل مناسبة يجري فيها استعراض المسألة الفلسطينية نؤكد إدانتنا لاستمرار الأنشطة الاستيطانية ونطالب بوقفها فورا، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ العام ٢٠٠١. ونؤكد هنا اليوم مجددا بأن بناء المستوطنات غير شرعي بموجب القانون الدولي، فهي لا تشكل عقبة أمام تحقيق السلام فحسب وإنما أمام الخطوة الأولى للسلام، وهي المفاوضات. فلا يمكن عقد المفاوضات ووتيرة بناء المستوطنات على أشدها، لتخلق تلك المستوطنات واقعا جديدا يُفرض عند إيجاد أي تسوية للقضية الفلسطينية في المستقبل.

وبفهم تلك الحقائق حول الاستيطان وهدفه وإدراكا لسياسة إسرائيل، فإن العودة إلى المفاوضات أصبحت مرهونة بالوقف الكامل للاستيطان، وبخاصة في القدس الشرقية. وإذا كانت إسرائيل تدعي بأنها ترغب في إطلاق المفاوضات وتدعي بأنها ملتزمة بالسلام، فإن أول بادرة نحو ذلك يجب أن تكون الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتفكيك القائم منها.

لقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في بيان سابق له على عدم مشروعية النشاط الاستيطاني، ودعا إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق بتجميد جميع المستوطنات، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، وتفكيك المواقع التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. كما طالبت المجموعة الرباعية إسرائيل بوقف الاستيطان. والدول الراعية لعملية السلام طالبت، بدورها، بوقف الاستيطان. هذا إضافة إلى مطالبات دول المجتمع الدولي بوقف الاستيطان أيضا. فهل تجد تلك البيانات والمطالبات من مجلس الأمن ترجمة عملية؟ وهل سيعبّر المجلس عن مواقف وشواغل الدول بإلزام إسرائيل بوقف تلك المستوطنات وتفكيك القائم منها؟

إن المملكة العربية السعودية تعبر عن قلقها من الغياب الكامل لمجلس الأمن عن سياسة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، والذي هو للأسف نتاج ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين. وكل ذلك على حساب سيادة القانون والازدراء بالشرعية الدولية وعدم احترام العلاقات بين الدول. فمجلس الأمن يشهد اليوم مأزقا يتجلى في عجزه عن تنفيذ قراراته. وهذا المأزق هو نتاج ازدواجية المعايير ذاتها في العلاقات بين الدول واستخدام حق النقض لتعطيل المجلس من القيام بالمهام المناطة به وبما يخدم مصالح الدول المتضررة ويضمنها. وبخروج المجلس من هذا المأزق سنشهد حتما التزاما واحتراما من أعضاء المنظمة كافة لقرارات المجلس. وهو ما سيعيد للمجلس مصداقيته ويمكنه من الاضطلاع بالدور الذي أنيط به في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة مدينة – كراسكو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نعرب لكم، سيدي الرئيس، عن رضائنا على الطريقة التي توجهون بها، أنتم ممثل جمهورية الصين الشعبية، أعمال مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير هذا. ونشكركم على تنظيمكم هذا الاجتماع للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل

الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إننا نرى أن تقرير الأمانة العامة عن الحالة الحرجة في الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين، قد جاء في أنسب وقت. فهذه الحالة جاءت نتيجة رفض الطبقة الإسرائيلية الحاكمة المنهجي احترام القانون الدولي، وإنكارها على الشعب الفلسطيني حقه في التمتع بالسلام وفي سلامة أراضيه، وازدرائها بحقوق سوريا ولبنان. ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية لا تدرك أنها بانتهاج سياساتها الخبيثة إنما تتجاهل تاريخها ذاته وتحتقره.

إننا نؤمن بالسلام الذي تبنيه الشعوب. السلام لا يفرض بالقوة أو بالتهديدات أو بالحرب. وفي عاصمتنا لا تفصل سوى بضعة أمتار بين معبدين رئيسيين هما جامع وكنيس. وفي هذين المعبدين يتجمع المؤمنون لممارسة شعائرهم الدينية. وذلك المشهد يتكرر في بلدان عديدة في كل أرجاء العالم. لكن الحالة تبدو مختلفة في الشرق الأوسط. وينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عن السبب.

نود أن نؤكد أمام مجلس الأمن أن الحكومات الحسنة النوايا تطالب بتحقيق سلام دائم في المنطقة. وإن مجلس الأمن، في إطار ولايته بموجب الميثاق، يجب أن يطالب بأن تمتثل إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لقرارات الجمعية العامة عن الشرق الأوسط وأن تنسحب من كل الأراضي المحتلة. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن تكف إسرائيل بصورة مطلقة عن سياسة الإبادة ضد الشعب الفلسطيني التي دأبت على انتهاجها. ويجب عليها أيضا أن تنهي مرة وإلى الأبد كل المستوطنات وإجراءات الحصار واحتجاز الفلسطينيين وهدم منازلهم وإجلائهم من ديارهم. ولقد ازدادت سياسة إبادة الجنس هذه شدة في القدس الشرقية بطرق شتى منها تجريد المقيمين الفلسطينيين من هوياتهم وطردهم ونقلهم بالقوة.

وكما يعلم المجلس جيدا، فإن النقل القسري لآلاف الفلسطينيين من مدينتهم يشكل جريمة بموجب القانون الدولي. وفي هذا السياق، فإن من المشين، وهذا أقل ما يقال، إن البعض يحاولون تجاهل الحق المشروع للشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه أمام العدوان الوحشي عليه من جانب إسرائيل، ذلك النظام الذي يملك حتى أسلحة الدمار الشامل.

ومن المهم أن نؤكد، من جديد أن جمهورية فنزويلا البوليفارية لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو بمحاولتها اعتبار القدس كلا موحدا من خلال إعلانها أبدية وغير قابلة للتقسيم.

ومما يبعث على القلق البالغ أيضا الرسالتين الموجهتين إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسوريا ولبنان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير من هذا العام (S/2009/686 و S/2010/4 على الترتيب)، ويبلغان فيه عن الانتهاكات المتواصلة من جانب إسرائيل لأراضي كل من البلدين. وقد نددت سوريا بخطة إسرائيلية لاحتلال أراض سورية إضافية في الجولان العربي ولتهويد سكانه.

ومن حقنا أن نسأل المجلس لماذا يتصرف بتلك السرعة، وحتى بشكل غير متناسب، في حالات نزاع أخرى، وحتى حينما تكون خارج اختصاصه. لماذا هذا الصمت المتواطئ، وهذا التقاعس، حينما يكون ازدراء إسرائيل لكل قواعد القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة واضحا إلى هذا الحد؟ وينبغي لنا أن نسأل المجلس عن أي أهمية يوليها لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار، أو لاستنتاجات وتوصيات بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن سياسات الإبادة الإسرائيلية العدوانية

الفظيعة ضد السكان الأبرياء، أو حتى لتقرير مجلس الأمن ذاته عن مسؤولية إسرائيل عن تلك الحالة المروعة.

لقد ضحى بعض المنتصرين في الحرب العالمية الثانية بالشعب الفلسطيني بدون تردد. وبدون استشارتهم، قرروا أن على الفلسطينيين أن يتشاطروا أرضهم مع أناس من قوميات مختلفة ولا يجمع بينهم سوى ديانتهم. إن الأمم المتحدة في عنقها دين تاريخي للشعب الفلسطيني. وكدولة عضو في الأمم المتحدة، فإننا نطالب مجلس الأمن بأن ينظر في تنفيذ الفصل الثاني من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء النظر الوافي في سجل الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي عموماً، وضد الشعب الفلسطيني وبلدان المنطقة، مثل سوريا ولبنان، سواء في اجتماعات مجلس الأمن أو الجمعية العامة على مدى عدة عقود، فإنه ينبغي لنا أن نسأل فيما إذا كانت إسرائيل قادرة على الامتثال لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة من تلقاء نفسها، وهل هي على استعداد للقيام بذلك. كما ينبغي لنا أن نسأل فيما إذا كان مجلس الأمن قد اتخذ الخطوات الوقائية أو القسرية اللازمة للحد من امتيازات دولة إسرائيل وفقا لما هو منصوص عليه في المادة الخامسة من الميثاق.

إننا نطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في تنفيذ الفصل الثاني من الميثاق، وأن يوصي الجمعية العامة باتخاذ بعض الإجراءات المنصوص عليها في تلك المادة. إن صمت هذه الهيئة أمام المجازر اليومية التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين الأبرياء يثير الشكوك حول دورها كضامنة للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نحث مجلس الأمن على استعادة مشروعيته في تناول المسائل المعروضة علينا اليوم وأداء وظائفه واتخاذ القرارات الضرورية وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل استعادة السلام في الشرق الأوسط في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الباروت (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يطيب لي باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أهنئكم على تميزكم في رئاسة المجلس لهذا الشهر. ولا يفوتني أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأن أهنئ الأعضاء الخمسة غير الدائمين الجدد في هذا المجلس، متمنياً لهم كل التوفيق والنجاح في فترة عضويتهم في المجلس.

إن الإحاطات الإعلامية الدورية التي درجت الأمانة العامة على تقديمها شهريا لمجلسكم الموقر حول التطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، إنما جسدت كما ظهر جليا اليوم، فداحة الانتهاكات القانونية والإنسانية الخطيرة التي ما زالت تقترفها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، داخل هذه الأراضي وضد سكانها الفلسطينيين الأصليين.

فلم تكتف هذه الحكومة بالاستمرار في سياستها العدوانية وحصارها لقطاع غزة ومنع سكانه من ممارسة حقوقهم الطبيعية في الحياة الطبيعية والتنقل والحصول على المساعدات الإنسانية والبضائع الأساسية، بما فيها الوقود والغذاء والدواء والأجهزة الطبية ومواد البناء الكافية لإعادة إعمار ما دمرته آلياتها العسكرية إبان حربها على القطاع في العام الماضي، وإنما عمدت إلى القيام بسلسلة خطيرة من الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب التي تجسد أخطرها في توسيعها المنقطع النظير لمستوطناتها غير المشروعة في جميع أنحاء أراضي الضفة الغربية، وبصفة خاصة في مدينة القدس الشرقية وما حولها. يضاف إلى ذلك انتهاجها لحلقة جديدة من سياسات الهدم المنتظم للمنازل الفلسطينية وابتلاعها للمزيد من الأراضي والثروات الطبيعية الفلسطينية

وطرد وتشريد سكانها الأصليين لاستبدالهم بالمستوطنين الإسرائيليين الجدد، فضلا عن إغلاقها للمؤسسات الفلسطينية وقيامها بأعمال استفزازية تهدد المقدسات الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة، شملت استئنافها غير الأخلاقي للحفريات تحت ساحة المسجد الأقصى ومحيطه، مما ألهب المشاعر العربية والإسلامية وهدد بزيادة تأجيج الحساسيات القائمة وبزعزعة الحالة المتوترة أصلا والهشة على أرض الواقع.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تحذر من أن كل هذه السياسات الإسرائيلية في مدينة القدس الشرقية سياسات خطيرة للغاية وتهدف في حقيقتها إلى إجبار أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين على مغادرة المدينة المقدسة ليتسنى لدولة الاحتلال تسهيل عملية تهويدها بشكل غير قانوني وفرض الأمر الواقع وتغيير معالمها التاريخية والسياسية، ضاربة بعرض الحائط القرارات الدولية ذات الصلة وتعهداتها التي قطعتها في اتفاقيات السلام مع الجانب الفلسطيني. وإلا، كيف يفسر المجتمع الدولي تكثيف الحكومة الإسرائيلية إجراءات انتزاعها لهويات الآلاف من الفلسطينيين المقدسيين لحرمانهم من حقوق الإقامة في المدينة المقدسة، حيث بينت التقارير أن إسرائيل ألغت حقوق الإقامة لما يزيد على ١٤ ٠٠٠ فلسطيني، بينهم ٥ ٠٠٠ مواطن ألغيت هوياتهم في العام الماضي في المدينة المقدسة، وهو ما يشكل أعلى رقم لإلغاء الإقامات خلال سنة واحدة منذ بداية احتلال المدينة في عام ١٩٦٧، متذرعة بمجموعة من الذرائع والتدابير التعسفية. كما تشير التقارير الواردة مؤخرا إلى أن عشرات الآلاف من الفلسطينيين الآخرين من سكان القدس معرضون حاليا لخطر تجريدهم من ممتلكاتهم وما لهم من حقوق الإقامة في المدينة، وهو ما يكشف المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تطهير القدس الشرقية عرقيا من سكانها الأصليين وزيادة ترسيخ ضمها غير القانوني للمدينة بحكم الأمر الواقع.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تستنكر بشدة مجمل هذه الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب، التي تستبق بنتائجها غير القانونية مفاوضات الوضع النهائي، ولن تخدم عملية السلام ولا مستقبل التعايش السلمي في المنطقة، تطالب مجلس الأمن والمجموعة الرباعية بتحمل مسؤولياتهما والعمل على اتخاذ كل التدابير العملية الفعالة للضغط على إسرائيل وحملها على وقفها الفوري. ونطالب، في هذا السياق بالتالي: أولا، قيام المجتمع الدولي بإدانة جميع هذه الإجراءات الأحادية الجانب، التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية ومطالبتها بوقفها وإزالتها على الفور، بما فيها المستوطنات والجدار العازل وإجراءات تهويد القدس واستيلائها بشكل غير قانوني على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وهو ما نعتبره خرقا وانتهاكا صارخا لمبادئ خارطة الطريق وأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وجملة قرارات الشرعية الدولية المعنية، بما فيها قرارات الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة وفتوى محكمة العدل الدولية ذات الصلة.

ثانيا، مطالبة إسرائيل بالكف عن انتهاج سياسة حصار وتجويع الفلسطينيين، والسماح لإمدادات المساعدات الدولية بالوصول إلى المناطق الفلسطينية المتضررة، وفي مقدمتها قطاع غزة. كما نؤكد، في هذا السياق، أن وفد بلادي، وإن أحاط علما بالتعويضات التي سددتها إسرائيل مؤخرا على ما قامت به من تدمير متعمد لمنشآت الأمم المتحدة في القطاع، فإننا نجدد الإعراب عن موقفنا الداعي إلى مطالبتها أيضا بتقديم التعويضات المالية الأخرى اللازمة إلى أبناء الشعب الفلسطيني في القطاع على ما اقترفته من جرائم واعتداءات خطيرة ضدهم، وذلك وفقا لتوصيات تقرير غولدستون (A/HRC/12/48).

ثالثا، توفير الحماية الدولية اللازمة للفلسطينيين من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عليهم، ومطالبة إسرائيل

أيضا، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بالالتزام بعدم التعرض لممتلكات وأرواح الفلسطينيين العزل، وذلك وفقا لالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩، التي تنطبق جميع بنودها على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بلا استثناء.

رابعا، دعوة المجتمع الدولي إلى مضاعفة حجم المساعدات المالية والاقتصادية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني لتمكينه من مواجهة الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن العدوان والاحتلال الإسرائيلي لوطنه.

أما فيما يتعلق بلبنان الشقيق، فإن دولة الإمارات تعرب عن استنكارها للانتهاكات وعمليات الخرق لسيادة الأراضي اللبنانية التي تقوم بها إسرائيل يوميا. ولذلك، فإن وفد بلادي يؤكد على موقفه المطالب بانسحاب السلطة القائمة بالاحتلال من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وقرية الغجر وكفر شوبا. كما تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن وقوفها إلى جانب الإخوة الأشقاء في سوريا. وعليه، فإننا نعتبر جميع الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري المحتل لاغية وباطلة وغير قانونية. ونطالب في هذا الصدد بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الختام، فإننا نؤكد على أن أي تأخير للمجتمع الدولي تجاه هذه الإجراءات الإسرائيلية الباطلة من شأنه أن يرسل مجددا رسالة خاطئة إلى إسرائيل تُشجعها على التمادي في ارتكاب المزيد من هذه الانتهاكات، مما يزج بالمنطقة في مزيد من العنف والصراعات، بل ويعرقل الجهود الإقليمية والدولية المبذولة من أجل إيجاد المناخ السياسي الملائم لاستئناف مفاوضات السلام في إطار مسارها الطبيعي، وبما يكفل إحلال السلام العادل والشامل للقضية الفلسطينية، وفقا لرؤية الدولتين فلسطين وإسرائيل، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن في المنطقة، في إطار الاحترام المتبادل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونحن مطالبون مرة أخرى بأن نناقش الحاجة إلى عملية سلام ستفضي بنا إلى تحقيق إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، وإلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية.

وأود أن أرحب بالأعضاء الجدد في المجلس وهم: البرازيل، البوسنة والهرسك، غابون، لبنان و نيجيريا. ونعلم أنهم سيعملون على الدوام دفاعا عن مبادئ ميثاق منظمتنا. كما أود أن أشكر السيد فرينانديث – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

يصادف هذا العام السنة الثانية والستين لنهب ديار أبناء الشعب الفلسطيني، وأراضي أجدادهم، وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية غير القابلة للتصرف. كما أنه العام الثالث والأربعون من الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي، المتسم بالقتل، والاعتداءات البدنية والنفسية، وعمليات الحصار، والتطهير العرقي، والسجن، والإهانة. وانقضى أيضا عام على الغزو والاحتلال الإسرائيليين الوحشيين لغزة، اللذين وثقت بصورة كافية أضرارهما التي فاقمها الحصار والتي ستكون لها آثار فادحة على السكان

الفلسطينيين لعقود من الزمن. ويطالب المجتمع الدولي بمحاكمة المسؤولين عن هذه المجزرة أمام محاكم نزيهة.

ولا يمكن أن نسمح لإسرائيل أن تستمر بالتلاعب بالأرواح البشرية وحقوق الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين وسكان البلدان المجاورة. فإلى متى سنجتمع في مجلس الأمن، وندعو إلى عقد المناقشات المفتوحة وإجراء المشاورات، واتخاذ القرارات، ومناقشة مسألة قررت منظمتنا بالفعل ما يجب أن نفعله بشأنها؟ ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليتها التاريخية.

أم ربما أن بعض البلدان لا تزال لديها شكوك إزاء مضمون قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢)، الذي دعا إلى إنشاء دولتين في فلسطين، واحدة عربية وواحدة يهودية. كما تتسم بالوضوح والشفافية قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن لبنان، و ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن مرتفعات الجولان السوري. والمسألة الأساسية لا تكمن في مضمون هذه القرارات، بل في عدم مطالبة إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالامتثال لها. والمسؤولون عن إنفاذ الامتثال هم الأعضاء الدائمون في هذا المجلس، لا سيما عضو منهم يمثل الشريك والحليف الرئيسي لإسرائيل.

والواقع أن مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية لم يُحل لأن إسرائيل وحليفتها الرئيسية لا تريدان تسويتها. ومنذ البداية، تتبع إسرائيل خارطة طريقها الواضحة المعالم: أي ابتلاع الأرض الفلسطينية برمتها، ونفي الشعب اقترانا بتهويد الأرض، وتوسيع دولتها - وكل ذلك على مرأى ومسمع من أعضاء هذا المجلس وبموافقتهم.

إن بناء المستوطنات غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، والجدران التي تفصل بين المنازل والأحياء السكنية، والتطهير العرقي الجاري، واغتصاب القدس الشرقية، أمور تدل كلها على سياسة الابتلاع. ولم تأخذ إسرائيل الحل القائم على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب مأخذا جديا أبدا.

وباعتبار نيكاراغوا عضوا في حركة عدم الانحياز، فإنها تؤيد تماما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بوصفه رئيس حركتنا. نحن ندين الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لجميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، ونطالب بانسحاب إسرائيل الفوري منها. وننديد بالسياسة والممارسات الإسرائيلية المتمثلة في بناء و/أو عدم تفكيك المستوطنات، والحصار اللاإنساني المفروض على غزة، وتحويل الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية الأخرى إلى بانتوستانات.

وقد حان الوقت لكي ينتقل المجتمع الدولي من الإعلانات والقرارات إلى الأفعال. وسيوجه اعتراف المجتمع الدولي قاطبة بالدولة الفلسطينية رسالة واضحة مفادها أنه يجب البدء بتنفيذ جميع القرارات التي اتخذناها. ولا نفهم لماذا لا يزال هناك البعض ممن يرفضون الإقرار بذلك في هذه المرحلة. وحتى الآن، لم يقم سوى الجانب الفلسطيني بالتعهد بالتزامات أبان بموجبها عن رغبته في السلام. وقد حان الوقت لكي يطالب الأعضاء الدائمون في المجلس إسرائيل بالالتزام بالسلام وبإيجاد حل لهذه القضية وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

يوجد توافق أراء عالمي واضح من أجل الإسراع في عملية السلام، ولا يعارض ذلك التوافق إلا إسرائيل. وبالتالي، للقيام بالمهمة، من الحيوي أن يتخذ مؤيدو إسرائيل الإجراء المناسب لكفالة التزام إسرائيل بعملية السلام. وإذا لم تلتزم إسرائيل بأي جدول زمني مقبول، لا بد عندها لمجلس الأمن من أن يتخذ التدابير المناسبة الواردة في ميثاق

الأمم المتحدة. إن الفلسطينيين، بتعزيز وحدتهم بدعم من الدول العربية وحركة عدم الانحياز وبقية المجتمع الدولي، لا بد من أن يكونوا على استعداد لإعلان استقلالهم من أجل قيام دولتهم الحرة وذات السيادة، ومن أجل انضمامهم إلى هذه المنظمة بوصفها دولة كاملة العضوية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد جمعة (تونس): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتوجه إليكم، ومن خلالكم إلى جميع أعضاء الوفد الصيني، بأخلص عبارات التهنئة لترؤسكم مجلس الأمن خلال الشهر الحالي. كذلك أنوه بتميز إدارتكم لدفة عمله وجهودكم في إنجاح مداولاته بشأن سائر المسائل التي ناقشها، لا سيما المأساة التي خلفها الزلزال الذي وقع في هايتي، وما نجم عنه من دمار وخسائر فادحة في الأرواح، من بينها عدد من موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كانوا يؤدون واجباتهم للدفاع عن القيم والمثل العليا لمنظمة الأمم المتحدة، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في هايتي، التونسي الفقيد، السيد الهادي العنابي، رحمهم الله جميعا. كما أتقدم بخالص التهنئة إلى الأعضاء الخمسة الجدد غير الدائمين، وأشكر الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية القيمة هذا الصباح.

نناقش اليوم من جديد ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية“ في ظل استمرار حالة الجمود التي تردت فيها عملية السلام منذ توقف المفاوضات وما تخللها من أحداث وتصعيد زاد في تردي الأوضاع وزاد من حدة التوتر في المنطقة، على الرغم من الجهود التي تبذلها أطراف دولية عديدة من أجل التوصل إلى استئناف مفاوضات السلام.

لقد أدى تمادي إسرائيل في ممارستها في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى زيادة تعقد الأوضاع وعرقلة جهود إحياء العملية السلمية. إذ أن استمرار سياسة الاستيطان وهدم المنازل، وتهجير السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، وأعمال الحفر حول المسجد الأقصى والمقدسات بالمدينة ومخططات تغيير خصائصها الجغرافية والديموغرافية، كلها تمثل انتهاكات صارخة للمواثيق الدولية وقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرارات الجمعية العامة بشأن وضع مدينة القدس، علاوة على ما تتسبب به من احتقان وتوتر.

كما أن استمرار الحصار الجائر على قطاع غزة وسياسة الإغلاق المفروضة على المناطق الفلسطينية وتقييد حركة الفلسطينيين، أدى إلى تصعيد وتوتر الأوضاع على نحو كبير، وذلك رغم النداءات الدولية المتكررة، وفي مقدمتها نداءات الأمين العام للأمم المتحدة من خلال سائر تقاريره، ومساعيه لدى السلطات الإسرائيلية بقصد رفع الحصار، وتمكين مختلف المؤسسات الدولية العاملة في القطاع من تحقيق تقدم في جهود إعادة البناء والإعمار والعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للمدنيين.

إن تونس، انطلاقا من تمسكها الدائم بمبادئ السلم والعدل، وحرصا منها على تحقيق الانفراج المنشود في الأوضاع، وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق وتغليب إرادة السلام، تناشد الأطراف الدولية وفي مقدمتها اللجنة الرباعية، تكثيف الجهود لحمل إسرائيل على إنهاء ممارساتها الاستفزازية والانخراط بجدية في جهود السلام. ويستوجب هذا أساسا وقف العمليات الاستيطانية ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة ورفع مختلف القيود المفروضة على بقية الأراضي الفلسطينية، والوقف الفوري لكل الأعمال التي من شأنها تغيير طابع مدينة القدس أو حرمان سكانها الفلسطينيين من حقوقهم.

وفي هذا السياق، ترى تونس أن استمرار حالة الجمود وعودة مؤشرات التوتر والاحتقان إلى المنطقة يرجع إلى عدم إحراز أي تقدم في استئناف المفاوضات، مما يشكل تهديدا خطيرا للوضع في المنطقة التي لم تعد تحتمل أي توتر إضافي. وعليه، ندعو المجموعة الدولية إلى تكثيف جهودها لتجاوز الصعوبات التي تحول دون إحلال سلام عادل وشامل ودائم، وهو السلام الذي يمر حتما عبر دعم المسار التفاوضي، ويتطلب بناء الثقة بين الأطراف المعنية وتعهدها بالالتزام بالاتفاقيات القائمة والمرجعيات الأساسية للعملية السلمية.

أما فيما يتعلق بالشقيقتين لبنان وسوريا، فأجدد دعوة بلادي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة، استنادا إلى خيار التسوية الشاملة لكل جوانب الأزمة في الشرق الأوسط، وبما يمكن من توطيد مقومات الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة كافة.

إن تونس بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي تضع القضية الفلسطينية في صدارة اهتماماتها، وهذا موقف ثابت ومبدئي يؤيد دعم بلادي الدائم للشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة على أرضه، كما تجدد تونس دعمها لكل المساعي الهادفة إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة لمجمل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل يضمن استعادة الأراضي العربية المحتلة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات العملية السلمية، بما فيها مبادرة السلام العربية.

من هذا المنطلق تجدد تونس التزامها، بوصفها دولة محبة للسلام وحريصة على احترام الشرعية الدولية ومؤمنة بالقيم والمثل الإنسانية النبيلة، بمواصلة مساعيها للمساعدة على إنهاء صراع طال أمده ووضع حد لمعاناة شعب حُرم من ممارسة أبسط حقوقه لمدة طويلة.

إن بلادي تتطلع إلى بلوغ خطوات ملموسة على درب تحقيق المطامح المشروعة للشعب الفلسطيني في الحرية والسيادة على أرضه الوطنية، واسترجاع الأراضي العربية المحتلة كافة، وإرساء السلام الذي تصبوا إليه جميع شعوب المنطقة، الذي وحده يكفل إزالة التوتر والاحتقان فيها والتأسيس لمرحلة جديدة يسودها الأمن والاستقرار.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أصدق تهانئ وفدي للأعضاء الجدد في مجلس الأمن: البوسنة والهرسك والبرازيل وغابون ولبنان ونيجيريا، وأتمنى لهم كل النجاح في النهوض بمسؤولياتهم والاضطلاع بواجباتهم خلال العامين المقبلين. وبالمثل، أود أن أعرب عن خالص تقديري لأعضاء المجلس المنتهية فترة عضويتهم: بوركينا فاسو، كوستاريكا، كرواتيا، ليبيا، فييت نام.

قبل عام مضى، واجهت غزة هجوما شاملا، أطلق عليه اسم الرصاص المصبوب. وخلال تلك العملية الهمجية، قتل النظام الإسرائيلي أو شوه آلاف الفلسطينيين الأبرياء المحاصرين، بمن فيهم نساء وأطفال، واستهدف متعمدا وبشكل منهجي الهياكل الأساسية والمرافق المدنية. ولم تنج حتى الأمم المتحدة من الفظائع الإسرائيلية، حيث تعرض مجمع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للقصف المتعمد من قبل الجيش الإسرائيلي. ومما لا شك فيه أن الأعمال الإسرائيلية في غزة وصلت إلى حد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وبعد مرور قرابة عام على ذلك، وعلى الرغم من كافة الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، لا تلوح في الأفق حتى الآن أي بادرة لإقامة العدالة بحق الضحايا. ويواصل النظام

الإسرائيلي تحديه لإرادة المجتمع الدولي ويمعن في حصاره للفلسطينيين، متسببا بأزمة إنسانية غير مسبوقة في غزة.

إن هذه الانتهاكات للمعايير والمبادئ الدولية لا تقتصر على غزة. فالهجوم المتواصل على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، واستمرار بناء الجدار العازل، وأعمال الحفريات في المسجد الأقصى ومحيطه، وانتزاع حقوق الإقامة للفلسطينيين في المدينة، والطرد القسري للأسر الفلسطينية من المدينة وفرض قيود صارمة على الحركة ما هي إلا بعض من الإجراءات غير القانونية التي ينفذها النظام الإسرائيلي في الضفة الغربية. وعلى الرغم من الإدانة الدولية القوية، يجري توسيع المستوطنات غير الشرعية بسرعة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي، بينما يستمر هدم المزيد من منازل الفلسطينيين. والقرار غير القانوني ببناء وحدات سكنية جديدة يهدف بلا شك إلى تغيير التركيب السكاني والطابع المعماري والثقافي والديني في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في القدس ومحيطها.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٠/٦٤ لمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة. ويشكل هذا القرار خطوة هامة نحو معالجة الانتهاكات التي ارتكبها النظام الإسرائيلي في غزة، والتي تم توثيقها بكل وضوح في تقرير غولدستون (A/HRC/12/48). إننا نتوقع اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن، من أجل وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم الحرب الإسرائيلية والجرائم ضد الإنسانية. فإذا قدم المجرمون إلى العدالة، فإن ذلك سيقلص مجال الأعمال الإجرامية من جانب من لديهم من الدوافع والجنون ما يجعلهم يقدمون عليها. والإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الجسيمة يشكل بحد ذاته سببا وحافزا لمزيد من الفظائع.

وللأسف، يبدو بالنسبة لبعض أعضاء هذا المجلس أن حياة الفلسطينيين ومعاناتهم الطويلة في ظل الاحتلال والقمع لا تعني شيئا، بحيث أن المجازر ضد مئات الفلسطينيين، بمن فيهم عشرات النساء والأطفال لا تستحق أدنى اعتبار، ناهيك عن إجراءات صارمة ذات مغزى. وهذا ينطبق أيضا على الاحتجاز غير القانوني لأكثر من ١١ ٠٠٠ من الفلسطينيين، بمن فيهم مئات النساء والأطفال. وقد اعتاد بعض أعضاء المجلس على إلقاء الخطب الطويلة عن حقوق الإنسان، غير أن موقفهم الحقيقي كشفه تصويتهم على القرار ١٠/٦٤ بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة. وهذا مثال واضح على ازدواجية المعايير التي تضر بقضية العدالة وحقوق الإنسان.

ويحدونا الأمل خلال الأشهر القليلة القادمة، عندما تعكف هيئات الأمم المتحدة على محاولة متابعة تقرير غولدستون بشأن الفظائع التي ارتكبها النظام الإسرائيلي في غزة، أن نراهم يعيدون النظر في دعمهم الثابت وغير المشروط للنظام الإسرائيلي.

لقد تمادى النظام الإسرائيلي في سياساته العدوانية والتوسعية تجاه لبنان من خلال الاستمرار في انتهاك أراضيه ومياهه الإقليمية ومجاله الجوي، ورفضه الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة في شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر. كما أنه يواصل احتلاله للجولان السوري المحتل. وينبغي لذلك النظام أن ينسحب بالكامل من تلك الأراضي المحتلة وفقا لأبسط مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن قضية فلسطين هي المسألة الأكثر إلحاحا بين المسائل التي ما زال المجتمع الدولي يواجهها، وهي تتطلب اهتماما سريعا وشاملا. وما من شك في أن تحقيق تسوية سلمية وعادلة لقضية فلسطين أمر أساسي من أجل تحقيق

السلام الشامل والدائم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. إن الاحتلال والعدوان وإرهاب الدولة، والطرد والترهيب وإقامة المستوطنات الجديدة، وبناء الجدار العازل ومحاولات تغيير الهوية السكانية والثقافية للأراضي المحتلة لن تجلب السلام للشرق الأوسط. فهذه بلا شك انتهاكات خطيرة وجسيمة للغاية لقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن، ولذلك، يجب التعامل معها على نحو عاجل ومناسب من جانب مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة، بطريقة حازمة وحاسمة.

في الختام، نرى أن السلام الدائم في فلسطين والمنطقة يمكن تحقيقه من خلال العدالة وإنهاء التمييز واحتلال فلسطين وغيرها من الأراضي المحتلة. وفي هذا اليوم، الذي تحل فيه الذكرى السنوية الأولى للأحداث المأساوية في غزة، نحن بحاجة إلى العمل الجماعي لإظهار دعمنا بدون تحفظ لقضية فلسطين ولحشد المساعدة لمن حرموا من حقوقهم. ورفع الحصار وبدء الإعمار في غزة ووضع حد للأعمال غير القانونية في الضفة الغربية من بين المسائل الفلسطينية الأكثر إلحاحا. ويقع على عاتقنا الواجب المشترك والمسؤولية المشتركة أن نقدم الدعم المتعدد الجوانب للفلسطينيين، سواء في غزة أو في الضفة الغربية. فلنأمل أن الاضطهاد والاحتلال ستكتب لهما النهاية، وأن العدالة والحرية سوف يسودان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد المحمصاني: السيد الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في مناقشة المجلس اليوم للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في ضوء التدهور الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أشكر السيد أوسكار فرناندیث — تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على بيانه القيم.

إن المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد وصلت إلى مستويات خطيرة وغير مسبوقة. وعدد المستوطنين فيها وصل إلى ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ مستوطن، في نهاية عام ٢٠٠٩، والعدد في تصاعد مستمر. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار المستوطنين اليهود في غزو عمق الأراضي الفلسطينية وتوطينهم فيها أصبح يشكل تهديدا حقيقيا أمام إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ومتصلة وقابلة للحياة.

إن السياسات والممارسات الاستيطانية التي تنتهجها إسرائيل والرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي والطابع المادي في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي وتهديدا للوضع في المنطقة.

إننا نعبر عن بالغ القلق لأعمال وممارسات إسرائيل في القدس الشرقية، حيث لم يكن لليهود أي تواجد فيها عندما احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. ويبلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين اليوم في القدس الشرقية ١٩٠ ٠٠٠ مستوطن، موزعين على ١٢ مستوطنة. وقد صادرت إسرائيل، حتى نهاية عام ٢٠٠٩، ٣٠ في المائة من أراضي القدس الشرقية لبناء هذه المستوطنات.

إن التوزيع السكاني ضمن الحدود المعرفة من قبل إسرائيل للقدس تشير إلى أن الفلسطينيين أصبحوا يشكلون نسبة ٣٥ في المائة (٢٥٠ ٠٠٠) من مجموع السكان، بينما يشكل الإسرائيليون نسبة ٦٥ في المائة (٦٥٠ ٠٠٠) من سكان المدينة. ورغم ذلك، فإن الوثائق الصادرة عن بلدية القدس تشير إلى استمرار الخطط الرامية إلى مضاعفة عدد

السكان اليهود بالنسبة إلى نسبة السكان العرب في المدينة. وفي هذه الهجمة الديموغرافية، تستخدم إسرائيل سياسة الاستيطان لإحكام قبضتها على القدس الشرقية.

والقدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتنطبق عليها عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، والتي تنص جميعها على عدم الاعتراف بمشروعية ضم القدس الشرقية.

إن استمرار إسرائيل، وبدون رادع، في هدم منازل السكان العرب ونزع هوياتهم ومصادرة أملاكهم لتهويد القدس الشرقية استكمالا لخططها في ترحيل سكانها المدنيين العرب من أراضيهم وزرع المستوطنين اليهود في منطقة القدس الشرقية وضواحيها مكانهم تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة وللقانون الإنساني الدولي ولقرارات مجلس الأمن.

إن القدس والمسجد الأقصى في خطر داهم. ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يبقى صامتا أمام ما تقوم به إسرائيل من عبث في تراث المدينة وتهويدها، وانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها. والحفريات والأنفاق التي تقوم بها إسرائيل في محيط منطقة جنوب المسجد الأقصى ومنطقة سلوان تتسبب في انهيارات تهدد بانهيار المسجد الأقصى، مما سيكون له عواقب خطيرة ستعم العالمين العربي والإسلامي، وسيؤدي ذلك إلى إشعال فتنة لا حدود لها. وإننا نطالب المجلس الموقر بتحمل مسؤولياته، بما لديه من وسائل لإلزام إسرائيل باحترام القرارات الدولية وأحكام القانون الدولي، وبوقف مخططاتها في تهويد القدس وإزالة ما نفذته من هذه المخططات غير المشروعة، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إننا نعبر عن قلقنا إزاء الأزمة الإنسانية المستفحلة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في غزة بسبب الحصار والعدوان الإسرائيلي على القطاع ومنع إسرائيل وصول المعونات الإنسانية إلى المتضررين، وقيام السلطات الإسرائيلية بالحد من إمدادات الوقود والمواد اللازمة لإعادة بناء غزة. فعملية تحقيق الاستقرار وإعادة الحياة الطبيعية إليها تتطلب من المجتمع الدولي حمل إسرائيل على فتح المعابر الحدودية وبشكل فوري ودائم والسماح بدخول كل السلع الأساسية، بما فيها الغذاء والدواء والوقود والمواد التجارية اللازمة، تفاديا لتعميق الفقر والإحباط في القطاع.

وجوهر النزاع العربي الإسرائيلي هو احتلال إسرائيل للأراضي العربية. وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة يتطلب إنهاء ثقافة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإقامة دولة فلسطين المستقلة في حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك طبقا لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، من خلال مفاوضات واضحة المرجعيات يُمهد لها بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والعودة إلى طاولة المفاوضات في ظل الجهود الدولية التي نرجو أن تؤتي بثمارها لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كيغيل (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونعبر أيضا عن تهنئتنا لكل من البوسنة والهرسك والبرازيل وغابون ولبنان ونيجيريا على انتخابهم لعضوية المجلس. ونشكر الأمين العام المساعد للشؤون

السياسية على إحاطته الإعلامية. ويقدّر وفدي إتاحة الفرصة لنا لنركز مرة أخرى على الحالة في الشرق الأوسط، لا سيما القضية الفلسطينية.

إن سري لانكا تؤيد باستمرار تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية وتدعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتحقيق الحل القائم على دولتين. ويحدونا الأمل في أن يأتي عما قريب اليوم الذي تتعايش فيه إسرائيل وفلسطين وجيرانهما في سلام ووئام.

وما زال يساورنا بالغ القلق إزاء المعاناة والمشاق اليومية الواسعة النطاق التي ما زال الشعب الفلسطيني يتعرض لها نتيجة للحصار الاقتصادي والوضع الخطير الناجم عن ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبينما نلاحظ تخفيف بعض القيود من قبل الحكومة الإسرائيلية ونيتها تجميد بناء مستوطنات جديدة، فإننا ندعو إلى إزالة جميع القيود. لقد عانى الشعب الفلسطيني طويلا ولا يزال يعيش تحت الاحتلال.

إن إنكار الحق الأساسي لهذا الشعب في دولة بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي قد أثر بصورة خطيرة على الرفاه الاجتماعي – الاقتصادي للسكان في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا السياق، يرى وفدي أنه لكي يكون السلام في الأراضي الفلسطينية قابلا للبقاء والاستدامة، يجب أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية إلى حدود عام ١٩٦٧. وعليها أن تضع حدا لحصارها الاقتصادي. ولن يؤدي التوسع غير المشروع في المستوطنات وبناء الجدار العازل وإدخال تغييرات على الطابع الديموغرافي للأراضي الفلسطينية سوى إلى زيادة التوتر والعداء في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

ومن الضروري أن تستمر السلطة الفلسطينية في تنفيذ خطتها الأمنية وبذل كل جهد متاح لها لتحسين القانون والنظام وضمان ألاّ تستخدم أراضيها لشن هجمات غير مشروعة على المدنيين الإسرائيليين. ويجب على الطرفين أن يفعلا كل شيء ممكن لضمان سلامة المدنيين وأمنهم.

وتؤكد سري لانكا مجددا دعمها للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس. ونؤكد على ضرورة الحفاظ على المؤسسات الوطنية والديمقراطية وحمايتها لأنها حيوية بالنسبة للدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل. ولذلك نحث الجماعات الفلسطينية على العمل بسرعة لتحقيق المصالحة والوحدة في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية. فوحدة الشعب الفلسطيني هي قوته.

ويؤيد وفدي الجهود الدولية للتعجيل باستئناف المفاوضات ويعتقد أن وحدة الشعب الفلسطيني مسألة أساسية لضمان الظروف الملائمة لاستئناف الحوار بين إسرائيل وفلسطين في مرحلة مبكرة. ونحث الطرفين أيضا على ضمان مناخ مؤات لاستئناف المفاوضات. ويحدونا الأمل كذلك في أن تؤيد جميع الجماعات في فلسطين المبادرات المصرية والإقليمية كي يتسنى إجراء الانتخابات في وقت مبكر.

ختاما، تكرر سري لانكا تأكيد دعمها للتوصل إلى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، بما في ذلك التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.